محضر الجلسة رقم 011

التاريخ: الثلاثاء 17 ربيع الآخر 1443هـ (23 نوفمبر 2021م)
الرئاسة: المستشار السيد المهدي عتمون، الخليفة الرابع للرئيس.
التوقيت: ساعتان واثنى عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد المهدي عتمون، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

علن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا هذا، أعطي الكلمة للسيدة الأمينة لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيدة الأمينة.

تفضلي.

المستشارة السيدة صفية بلفقيه، أمينة المجلس:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس مشروع قانون التنظيمي رقم 51.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12، المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

وطبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 16 نونبر 2021 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 63 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 13 سؤالا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت رئاسة المجلس بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، تقدم بهما كل من السيد منسق المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والسيد ممثل الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب حول مباريات التوظيف في قطاع التربية الوطنية، وقد أحيل الطلبان معا على الحكومة داخل الأجل، والتي أجابت بأنه حرصا منها على تقديم جميع المعطيات المستفيضة بشأن الموضوع خلال مدة زمنية ملائمة وكافية، فإن الوزارة المعنية ستتفاعل معه في إطار مناقشة ميزانيتها الفرعية التي تم تقديمها أمام اللجنة المختصة يوم الاثنين 22 من نونبر 2021.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الأمينة.

الآن نشرع الآن في معالجة الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، والموجهة لقطاع التجهيز والماء حول السياسة المائية، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

وفي البداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "تقوية وترشيد استعمال الثروة المائية".

الكلمة للسيد المستشار المحترم السي الحسين ودمين.

تفضل لبسط السؤال.

المستشار السيد الحسين ودمين:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

ما هي منهجيتكم المعتمدة لتقوية المنظومات المائية القائمة والحفاظ على الثروات المائية وترشيد استعمالها؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "السياسات والاستراتيجيات المائية المعتمدة وآثارها على التدبير التشاركي واللامركز للموارد المائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

يكتسي موضوع الماء ببلادنا طابعا حيويا، نظرا لأهمية هذا المورد الحيوي الهام، الذي يشكل رهانا استراتيجيا ورافعة حقيقية للتنمية المستدامة.

اعتبارا أو انطلاقا من هذه الاعتبارات، نسائلكم، السيد الوزير، عن السياسات والاستراتيجيات المائية المعتمدة حاليا، والتي تنوي اعتمادها الحكومة مستقبلا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "التدبير العادل والمسؤول للموارد المائية".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

الكلمة للسيد محمد حلمي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حلمي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون والمستشارات المحترمات،

السيد الوزير،

نهنئكم على الثقة المولوية السامية، ونتمنى لكم كامل التوفيق إن شاء الله في أداء مهامكم.

السيد الوزير، نسائلكم:

ما هي مضامين الإستراتيجية الحكومية لتدبير الموارد المائية وتعزيزها وتحقيق عدالة مائية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه "تدبير الثروة المائية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الحركي لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعرف بلادنا أزمة حادة في الماء جراء التغيرات المناخية وموجة الجفاف، وهي أزمة مرشحة للامتداد مستقبلا في ظل غياب حكامة إستراتيجية في تدبير هذا الملف الشائك والحساس.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لضمان الأمن المائي وتنزيل العدالة المجالية والاجتماعية في هذا القطاع الإستراتيجي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس موضوعه "الإستراتيجية الحكومية في تدبير الثروة المائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد أبوبكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون والسيدات المستشارات المحترمات،

أولا، نحمد الله تعالى هذه القطرات من الماء، والتي استبشر بها الفلاحون خيرا، ونتمنى المزيد من الأمطار، ونطلب من الله سبحانه وتعالى أن يسقينا غيثا نافعا.

السيد الوزير،

ما هي سياستكم وإستراتيجيتكم المائية؟

وماذا أنتم فاعلون بعد أن عرفت عدة مدن في بلادنا نقصا حادا في المياه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس موضوعه "الإستراتجية الوطنية للماء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة لبسط السؤال.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نهجت بلادنا منذ سنوات إستراتيجية وطنية للماء، بيد أن هذا المورد الطبيعي الحيوي يواجه تحديات كبيرة في بلادنا.

عن رؤية الوزارة لتطوير وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للماء، نسائلكم، السيد الوزير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال السابع موضوعه "إستراتيجية الوزارة لمعالجة أزمة الندرة المائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نحمد الله على هاذ أمطار الخير، وسؤالنا، السيد الوزير المحترم، حول إستراتيجية وزارتكم لمعالجة أزمة الندرة المائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثامن موضوعه "ندرة الماء الصالح للشرب ببعض المناطق ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير عن:

ما هي الرؤية الإستراتيجية المعتمدة لتوفير الماء الصالح للشرب لجميع المواطنين وتحقيق الأمن المائي في بلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال التاسع موضوعه "مقاربة الحكومة لتدبير السياسة المائية الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لتدبير الثروة المائية ببلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال العاشر موضوعه "مدى نجاعة السياسة المائية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تعيش عدة مناطق ببلادنا أزمة خانقة بسبب ندرة مياه الشرب وكذا مياه السقي، لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مدى نجاعة السياسة المائية ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الحادي عشرة موضوعه "الإشكالات المرتبطة بتدبير الخصاص الحاصل في مخزون المياه بمختلف مناطق المغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الكل كيعرف بأن إشكالية الجفاف وندرة التساقطات أصبحت في المغرب ظاهرة بنيوية، لذا نسائلكم، السيد الوزير، أشنو هو الجديد اللي ممكن تضيفوه على الإجراءات الحالية لتدبير الإشكاليات البنيوية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني عشرة موضوعه "تأمين التزود بالماء الصالح للشرب لعدد من المناطق عبر التراب الوطني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم لبسط سؤالكم.

المستشار السيد خالد السطي:

نسائلكم عن الإجراءات اللي ممكن تقومو بها باش تزودو المناطق اللي ما عندهاش المياه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد وزير التجهيز والماء للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بسياسة الماء.

تفضل معالي الوزير المحترم.

السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة الآنية المتعلقة بالسياسة المائية والوضعية الحالية للإجراءات المتخذة لتأمين تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب وكذلك تدبير ندرة المياه، وكما جاء في تدخلاتكم التركيز على البعد ديال الأمن المائي وما هو مرتبط كذلك بالمسؤولية والتدبير المسؤول لهذه الإمكانيات المائية.

وفي الواقع فكل هذه التساؤلات فهي تنصب بالطبع في اهتمامات الوزارة، وانطلاقا من البرنامج الحكومي، بالنظر للتحديات الذي يطرحها تدبير الموارد المائية وكذلك ضرورة العمل على توفير الأمن المائي من أجل الأمن الغذائي والأمن كذلك بكيفية عامة للبلاد وتوفير كذلك إمكانيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الواقع بلادنا، كما تعلمون، فهي بحكم الموقع ديالها الجغرافي، فهو يتسم بمحدودية الإمكانيات المائية، وفي الواقع فهنالك كذلك إشكالية أخرى مرتبطة بالهشاشة ديال تقلبات أحوال الطقس، وبلادنا فهي تتميز، كما تعلمون، بمناخ جاف إلى شبه جاف مع تباين التوزيع في التساقطات المطرية في المكان، بالإضافة إلى الإشكاليات ديال انتظامية التساقطات المطرية في بلادنا.

وفي هاذ الإطار فضروري أن يكون هنالك في إطار هاذ الإستراتيجية المائية والسياسة المائية الوطنية وقع الأخذ بعين الاعتبار أخذ هذه الأمور، الشيء اللي جعل أن بلادنا عرفت والحمد لله تراكمات إيجابية في هاذ الإطار.

أولا، عندنا واحد المرحلة الأولى هي مرحلة تثمين الثروة المائية الوطنية، اللي امتدت ما بين أوساط الستينات إلى أوساط الثمانينات من القرن الماضي، واللي تميزت في الواقع بإطلاق جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله برنامج السدود الكبرى والفكرة الأساسية اللي كانت، وهو سقي مليون هكتار في بلادنا، واللي الحمد لله تحققت في أفق سنة 2000.

وفي هذا الإطار كانت العديد من المخططات الهامة ديال التنمية مرتكزة على اهتمام أكثر وتثمين الثروة المائية في بلادنا.

المرحلة الثانية وهي المرحلة ديال التخطيط ومواكبة تطور الحاجيات عن طريق تحديد البنيات التحتية المائية التي من شأنها أن تلبي هذه الحاجيات.

والمرحلة الثالثة هي اللي احنا فيها اليوم، هي مرحلة تدبير الندرة، لأن في الواقع مع التطورات المناخية اللي كاينة على الصعيد الدولي، وكان عندها واحد الوقع كبير على بلادنا، لا من حيث التساقطات ونسبة التساقطات المطرية - وغادي نعطيكم بعض الأرقام في هذا الإطار - ولا من حيث كذلك الجفاف اللي تيكون في عدة سنوات، ولا من حيث كذلك الإشكالية الكبرى، وهو أنه في أفق 2050 يمكن نضيعو ما بين 30% إلى 50% من الإمكانيات المائية ديال بلادنا، وهذا يتطلب منا في إطار البعد الاستشرافي أن نتخذ القرارات والتدابير اللازمة اليوم قبل الغد من أجل مواجهة هذه التقلبات في المستقبل.

وفي هذا الإطار، تدارت في 2009 الاستراتيجية الوطنية للماء اللي تقدمت لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، واللي تلتها كذلك مشروع المخطط الوطني للماء، تطبيقا لمقتضيات القانون حول الماء 10.95.

اللي يمكن لنا نقولو في هذا الإطار، وهو أن بفضل هذه السياسات المتبعة اليوم عندنا واحد الرصيد إيجابي، هذا الرصيد الإيجابي وهو عندنا 149 سد كبير اللي تيمكن من تعبئة واحد اليوم واحد نوصلو إلى واحد النسبة مهمة ديال المياه اللي هي تتوصل إلى 19 مليار متر مكعب، هاذو هوما الإمكانيات ديال التعبئة ديال المياه بفضل السدود اللي كاينين.

تدارت كذلك واحد التجربة اللي هي إيجابية واللي إن شاء الله غادي

نوسعوها هو ديال تحلية المياه، عندنا 9 محطات ديال تحلية المياه، اللي تتمكن تعبأ 147 مليون متر مكعب في السنة، بالإضافة إلى الآبار والأثقاب لاستخراج المياه الجوفية.

وكذلك تدارت عملية ديال اللي هي من بين الأمور اللي هي إيجابية في هذا الإطار، واللي انطلقت هي ديال إعادة استعمال المياه العادمة واللي كذلك عندنا واحد الكمية مهمة ديال التعبئة ديال هذه المياه تصل إلى 700 مليون متر مكعب في هذا الإطار؛ وفي نفس الوقت تم واحد المجهود كبير باش أن كل المواطنين يستافدو من هذا.

إذن، اليوم يمكن لنا نقولو بالنسبة للعالم الحضري أننا وصلنا لـ 100% وبالنسبة للعالم القروي وصلنا لواحد النسبة ديال 97.8%، ولكن ملي كنتكلمو على هذه النسبة نتكلمو على الإمكانية أنه يوصل لو الماء ولكن ما تيوصلش للدار ديالو، أي أنه الشبكة باش تتوصل للمواطنين النسبة أقل بكثير، على الصعيد الوطني عدد الأسر اللي تيستافدو من الشبكة ديال المياه تتوصل لواحد 60، 64% ولكن إذا اخذينا فقط العالم القروي هذه النسبة تتكون أقل لا تتجاوز 40%، إذن كاين واحد المجهود كبير اللي تيخصو يتدار بالنسبة للعالم القروي بالنسبة للتزويد بالماء الشروب بالنسبة للأسر.

من جهة أخرى كذلك من بين الأمور اللي تم القيام بها وهو التطهير السائل، لهذا وصلنا على الصعيد الحضري لـ 75% ديال الساكنة اللي تتستافد من ذلك، ولكن في المقابل بالنسبة للعالم القروي وما تنتجاوزوش 10%، وهذا كذلك نقص كبير اللي هي إن شاء الله غنعطيوه الأولوية في هاذ الولاية الحالية اليوم باش يمكن لنا إن شاء الله نجعلو العالم القروي كذلك يستافد، خصوصا أن ملي تنتكلمو على التطهير السائل راه في الواقع تنتكلمو على المواطنات والمواطنين، وتنتكلمو على إشكالية كبرى بالنسبة كذلك للمدارس وخصوصا الفتيات اللي تيمشيو للمدارس القروية، ولأن بحكم ما تيكونش المراحيض فتيلقاو صعوبة أنه يواصلو الدراسة، إذن هذا من الأمر اللي غادي نعطيوه الأولويات وغنركزو على المناطق اللي فيها المدارس.

وكذلك تدار واحد المجهود كبير باش يمكن لنا يتدار الاقتصاد في الماء في المجال الفلاحي، انتوما تتعرفو بأن المجال الفلاحي 85(%) ديال الماء المستعمل فهو مستعمل في المجال الفلاحي، وبالتالي تدار واحد المجهود كبير من خلال الدعم اللي اعطاتو الدولة باش أننا نتحولو إلى التنقيط في استعمال الماء، وهنا يمكن نعتبرو بأن كاين واحد 700 ألف هكتار اللي دازت من السقي الانجذابي إلى الرش على مساحة تفوق 70 ألف هكتار.

إذن رغم أهمية هاذ المكتسبات، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، ضروري نقولو بأن - وهذا باين في تقريب النموذج التنموي الجديد - ضروري نأكدو بأن اليوم احنا بأن رغم هاذ الشي كله، رغم المجهودات المبذولة كاين واحد الخصاص كبير، وكاين إشكالية تحدي كبير اللي هو مطروح بالنسبة لبلادنا، بالنسبة للمحطات المقبلة.

واليوم يمكن لنا نقولو بأن من بين الأمور اللي هي تتشكل إشكال كبير هو أننا مع هاذ العمل وهاذ المجهود اللي تبذل، أولا، جعل أنه اليوم مع هاذ التغيرات المناخية فغيكون عندنا واحد الضغط أكبر في المستقبل على الإمكانيات المائية ديالنا، ومع التوسع العمراني اللي كاين في البلاد والتطور الديمغرافي، فكاين واحد الطلب أكبر والتطور الاقتصادي، لأن ما نساوش بأن الماء اليوم تنستعملوه في مجال الفلاحة، ولكن تنستعملوه كذلك في المجال ديال السياحة، وتنستعملوه في المجال ديال الصناعة، تنستعملوه معلوم بالنسبة للماء الصالح للشرب، وهذا من بين الأمور الأساسية اللي تيخصنا معلوم نضمنوه في المستقبل البعيد، وهذا تيجعل أنه من الضروري أن نراجع السياسات المطبقة باش يمكن لنا ناخذو بعين الاعتبار هاذ الضغط اللي كاين على الصعيد.. على بلادنا في مجال الماء.

هذا اللي جعل أنه بتوجيهات ملكية سامية، وبحكم أن لقاه واحد يمكن نقولو واحد التأخر في تطبيق السياسة الاستراتيجية ديال 2009 في إنجاز العديد من المشاريع، خصوصا فيما هو مرتبط بتحلية المياه وما هو مرتبط كذلك بالجانب اللي هو مهم جدا، وغنتكلم عليه دبا ديال المياه الجوفية، خصوصا بالنسبة للفرشة المائية، اللي كان مفروض أنها تدار كذلك واحد السياسة خاصة ديال تطعيم الفرشة المائية في بلادنا بكيفية اصطناعية باش نضمنو الاستمرارية، فتم اعتبار أنه من الضروري أن يكون هنالك مراجعة الاستراتيجيات المطبقة في هاذ الإطار، وتدار واحد البرنامج خاص 2020-2027 اللي هو خاص بالتزويد بالماء الصالح للشرب وبالسقي.

وهاذ البرنامج الاستدراكي فهو تيهدف أساسا إلى تحسين التعبئة ديال الإمكانيات المائية من خلال السدود، وتبرمجت واحد 20 سد - وغنرجع لهاذ النقطة فيما بعد - كاين كذلك الجانب المرتبط بالطلب وتحسين كذلك الطلب وأن تكون هنالك شيء أساسي إن شاء الله نركزو عليه في البرنامج ديالنا اللي احنا تنطبقوه على أرض الواقع من خلال هاذ العمل الحكومي وهو النجاعة المائية، لأن اليوم، مع الأسف، هنالك إشكالية كبرى في التدبير المسؤول ديال الإمكانيات المائية ديال بلادنا، وفي الواقع نقولها حتى على الصعيد ديال المواطنات والمواطنين ما كاينش هاذ الوعي بالأهمية ديال الماء في إطار الاستهلاك اليومي ديال المواطنات والمواطنين، زيادة على إشكاليات أخرى اللي هي مطروحة.

وتم التركيز كذلك في إطار هاذ البرنامج، اللي هو مهم جدا، على أن يكون هنالك كذلك تطوير تحلية مياه البحر، اللي يشكل كذلك الإمكانية ديال تعبئة إمكانيات إضافية ديال الماء وتدار كذلك أمر اللي هو مهم اللي هو مرتبط بالتزويد ديال الماء الشروب في العالم القروي.

هاذ البرنامج كله فيه 115 مليار ديال الدرهم، من هاذ 115 مليار ديال الدرهم يمكن نعتبر بأن أولا تدارت، لأن تدار في 2020 تم إعطاء الانطلاقة ديال إنجاز 11 سد كبير، اللي غادي تمكن من تعبئة 4 مليون

متر مكعب من أصل 120 سد اللي هو مبرمج، إذن 11 انطلقت.

عندنا كذلك ما هو مرتبط بإنجاز أثقاب وتجهيزها في إطار غلاف مالي يفوق 100 مليون ديال الدرهم.

هنالك كذلك برنامج وطني للسدود الصغرى والتلية اللي هو باش غادي ينطلق، إن شاء الله.

وهنا بغيت نقول لكم بأن هاذ الحكومة غادي تعطي وأعطت أولوية قصوى لهاذ البرامج التلية، علاش؟ لأن هي عندها واحد الدور أساسي، أولا، لحماية ديال الساكنة من الفيضانات، ثانيا، من تعبئة الإمكانيات المائية المتاحة بأقل تكلفة، واللي غادي تستعمل لأغراض ديال الشرب، ولكن كذلك لتطعيم الفرشة المائية وكذلك باش أن البهايم والماشية تستفيد كذلك من هاذ المياه.

اليوم، اللي يمكن لي نؤكد لكم في إطار هاذ الأولوية اللي غادي نعطيو.. هاذي من بين الأمور الإضافات اللي جابت هاذ الحكومة، وهو أننا في هاذ الإطار برمجنا 120 سد تلي اللي غادي يتدار في هاذ 3 سنوات المقبلة ابتداء من 2022، وكان عندنا اجتماع يوم الإثنين، إذن البارحة، باش حددنا هاذ البرنامج باش، إن شاء الله، نطلق فيه، وغادي يهم كل المناطق والأقاليم ديال المملكة.

ومن بين الأمور كذلك اللي اعتبرناها أساسية واللي تنتظر نشتغلو عليها كذلك وهو تحلية المياه، هنا يمكن لي نقول بأن، إن شاء الله، راه انطلقت، تدار واحد البرنامج مهم في اشتوكة آيت باها، اللي غادي يتفتح، إن شاء الله، في آخر دجنبر، ولكن غادي نعطيو احنا هاذ الحكومة انطلاقة ديال واحد المشروع مهم جدا، وهو تحلية المياه بالنسبة لمدينة الدار البيضاء الكبرى، اللي تيهم 300 مليون متر مكعب، وغادي يتدار بشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا كذلك من بين المشاريع المهيكلة واللي هي أساسية بالنسبة للمستقبل.

هنالك كذلك آسفي اللي غادي نشتغلو على تحلية المياه بالنسبة لمدينة آسفي باش نحلو الإشكالية المطروحة بالنسبة لهاذ المدينة، وغادي نواصلو في البرنامج، إن شاء الله، ديال تحلية المياه على الصعيد الوطني، لأنه اليوم كاين واحد القناعة بأن الإمكانية الوحيدة اللي عندنا باش أننا نواجهو التطورات المستقبلية ديال تقليص الإمكانيات المائية نتيجة التغيرات المناخية، وهو التركيز على تحلية المياه، وعندنا المشروع مهم جدا اللي أنتم تتعرفوه ديال الداخلة، اللي هو عندو واحد الرمزية قوية، لأن أول مشروع ديال تحلية المياه اللي غادي يكون فيه التحلية بفضل استعمال الطاقة الهوائية، والتكلفة ديالو أقل بكثير بالنسبة للفلاح وبالنسبة كذلك للمواطن بالنسبة للماء الصالح للشرب، مما تم تحقيقه بالنسبة للمنطقة ديال سوس وديال اشتوكة آيت باها.

وكذلك، ضروري أننا نتكلمو على البرنامج الهام بالنسبة لتنمية العالم القروي، وهذا الأمر كذلك اللي تم التعبئة ديال 24 مليار ديال الدرهم باش أننا نطورو الشبكة ديال المياه في العالم القروي، التزويد بالماء الصالح للشرب بالنسبة للمواطنين وكذلك التطهير السائل بحال اللي تكلمت عليه في الماضي.

أنا بغيت نضيف واحد النقطة اللي تنتعبرها أساسية في إطار هذا التصور الجديد اللي جينا به، وهذه النقطة تتعلق بواحد الأمر اللي اعطيناه واحد الأهمية قصوى، وهو أننا تبين من خلال التجارب أن تتكون مثلا بعض الأحواض المائية فيها واحد النقص كبير وفي المقابل كاين أحواض مائية قريبة اللي عندها إمكانيات مائية، فبالتالي في ظرف وجيز تيخصنا نشوفو كيفاش يمكن لنا نتجاوزو هذه الإشكاليات، وبالتالي الفكرة الأساسية اللي جينا بها وهو أننا غادي نشتغلو على تنزيل واحد السياسة ديال الربط بين المنظومات المائية لتأمين التزويد بالماء وهذا شيء مهم جدا، أما داخل الحوض المائي مثلا بالنسبة لـ"دار خروفة" اللي تم استعماله باش أننا نزودو الماء الصالح للشرب بالإمكانيات المائية الضرورية بالنسبة للمدينة ديال طنجة، هذا من بين الأمور اللي تدارت.

كاين كذلك الربط بين سد "أولوز" ومنظومة تزويد أكادير الكبرى اللي تدارت السنة الماضية، وكذلك الربط بين منظومة تزويد الحسيمة مع تارجيست.

ولكن اللي بغيت نقول أنه اليوم من الضروري أننا نواصلو في هذه السياسات باش نجعلو أنها تكون هذه الروابط باش غادي نضمنو أنه يكون هذا المنطق ديال التكامل والتضامن والمنطق كذلك ديال استعمال كل الإمكانيات المائية المتوفرة باش يمكن لنا نضمنو الماء الصالح للشرب لكل المواطنات والمواطنين، وكذلك ماء السقي بالنسبة للفلاحة والماء كذلك بالنسبة للاستراتيجيات الأخرى القطاعية.

في نفس المنظور، اللي بغيت نأكد عليه وهو أننا اعتبرنا بأننا من الضروري أننا نرجعو لواحد النقطة اللي هي أساسية هي الإشكالية ديال الفرشة المائية، نهضر معكم بكل صراحة، مللي كان الجفاف في الثمانينات كما تعلمون كان جفاف قوي اللي عشناه، لأن كان 3 سنوات متتالية ديال الجفاف، تم استثمار الفرشة المائية ديال بلادنا باش يمكن لنا نضمنو الماء الصالح للشرب بالنسبة للمواطنات والمواطنين، ودوزنا واحد الدورة ديال الجفاف ديال واحد 20 سنة حتى لسنة 2000، وهي عندنا سنتين ديال الجفاف/ سنة ممطرة، واحنا ماشيين.

منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا الحمد لله الجفاف ما عشناهش، تتكون قلة ديال التساقطات المطرية، ولكن الجفاف كجفاف كان في 2018 شبه جفاف، ولكن جفاف كامل تتكون في بعض المناطق لأن كاين فوارق كبيرة في هذا الإطار، ولكن ما كاينش جفاف في المجال ديال التساقطات المطرية، ما كنتكلموش على الجفاف اللي تيكون في المجال الفلاحي، أتكلم على التساقطات المطرية والإمكانيات المائية اللي تطيح سنويا، ولكن احنا عارفين بأن هذه الدورة يمكن تجي من دبا 4 سنين، من دبا 5 سنين، هذه

الإشكالية ديال الجفاف هذه ضرورة حتمية غادي تكون، بحكم هذه التطورات المناخية اللي كاينة.

الإشكال الكبير اللي عندنا وهو أن تم الاستغلال المفرط ديال الفرشة المائية، بالتالي - لا قدر الله - إذا كانت عندنا سنتين ديال الجفاف متتالية غادي نلقاو صعوبة كبرى باش يمكن لينا نزودو الماء الصالح للشرب بالنسبة للعديد من المدن، خصوصا بالنسبة للمناطق المتضررة أكثر من الجفاف واللي عندنا فيها خصاص كبير، وبالتالي هنا اعتبرنا أنه من الضروري أننا نشتغلو على ما نسميه بعقود الفرشة.

مفروض أننا ندير 32 عقد فرشة درنا جوج حتى لدبا، إذن احنا غنشتغلو باش نسرعو فهاذ الإطار، وهاذ عقود الفرشة اليوم وقعنا فبرشيد عقد ديال التميز فهاذ الإطار، وغنشتغلو كذلك على المنطقة ديال الرشيدية كذلك باش أننا نمشيو فهاذ الإطار وغنسرعو باش نوصلو لهذاك العدد اللي تكلمنا عليه.

الأهمية ديال هاذ الأمر هو كالتالي: هو أننا ننخرطو فيما هو أساسي بالنسبة لبلادنا وبالنسبة للمستقبل ديال البلاد، وهو التدبير التشاركي والمندمج للماء، لأن هاذ القضية ديال الماء ماشي قضية ديال وزارة الماء وماشي قضية ديال وزارة الداخلية وماشي قضية ديال وزارة الفلاحة وماشي قضية ديال وزارة الصناعة أو ديال المنتخبين فالجماعات المحلية أو الجهات، هاذي قضية ديال الجميع، لأن المستعملين تيخصهم يكونو مسؤولين كذلك وينخرطو معنا في هاذ الأمر.

ثانيا، كذلك أنه هاذ البرمجة اللي تدار الأولية تيخصها تحدد انطلاقا من الإمكانيات المتاحة بالنسبة للفرشة المائية، ولكن انطلاقا كذلك من الإمكانيات ديال تعبئة الموارد المائية بالنسبة لهاذ المناطق.

وبالتالي اللي بغينا نمشيو فيه احنا وهو أننا ندخلو في منطق ديال التدبير المندمج اللي فيه تعبئة العرض، كذلك ترشيد الطلب والعمل على النجاعة المائية وكذلك العمل على ضمان المستقبل من خلال الحفاظ على الفرشة المائية، بل تطعيم الفرشة المائية بكيفية اصطناعية باش غدا مللي نحتاجوها نلقاوها، هذا هو المنطق اللي ماشيين فيه باش أننا الحق في الماء أنه يكون مضمون للجميع ولجميع المستعملين ديال الماء، وهاذ الشي غيتدار من خلال هاذ التدبير المسؤول والتشاركي إن شاء الله في المستقبل.

وضروري نتكلمو كذلك على - بحال اللي قلناه فهاذ الإطار - أنه من الضروري أننا نركزو على الاستغلال ديال المياه المنعدمة (المقصود: العادمة) بعد تطهيرها واستعمالها، وهنا اخذينا قرار في هاذ الحكومة وهو أنه بالنسبة للجرادي وبالنسبة فالجماعات وبالنسبة كذلك الغولف اللي كاينين كلهم ما يستعملو إلا هاذ المياه، هذا هو المنطق.. المياه العادمة باش يمكن لينا نضمنو أن الماء الصالح للشرب يبقى للمواطنين ويبقى للفلاحة... إلخ، وهذا على حسب المناطق اللي هي مجهزة في هذا الإطار ولكن غنعملو جاهدين باش أن.. يمكن لي نأكد ليكم أن بالنسبة لمراكش استطعنا ندير هاذ الشي، فالرباط كذلك إذن احنا ماشيين فهاذ الإطار وغنوسعو هاذ الدائرة إن شاء الله في المستقبل، ولما لا في بعض المناطق وحسب بعض الفلاحات اللي يمكن للواحد يدير أنه الفلاحة يمكن تدار لما لا استعمالها كذلك بالنسبة للسقي بالنسبة لبعض المناطق الفلاحية على المدى المتوسط.

أخيرا، اللي باغي نتكلم عليه وهو أنه اليوم احنا عارفين بأن، السيد الرئيس والسيدات والسادة المستشارين، أننا احنا تنعيشو واحد المحطة دقيقة، الحمد لله الله سبحانه وتعالى نعم علينا بالشتاء إن شاء الله فهاذ اليوم السعيد وإن شاء الله هاذ الأسبوع إن شاء الله كاملا، ولكن باش نهضرو بصراحة فيما بيننا كاين واحد الإشكالية كبرى ديال ندرة المياه.

أولا، بالنسبة للتساقطات المطرية، فكاين واحد التباين كبير خصنا نعرفوه، اليوم التساقطات المطرية تراجعت مقارنة مع السنة الماضية بـ 33%، ولكن إذا اخذينا بعين الاعتبار سنة متوسطة عادية، التراجع ديال 79% لأن السنة الماضية كان تراجع، وهذه السنة تراجع أكبر، إذن هذا معلوم خلق إشكال كبير، والإشكال الكبير هو بالنسبة للإمكانيات اللي هي معبئة في السدود ديالنا حسب الأحواض، فكاين واحد التباين كبير، إذا مشينا مثلا اللوكوس تنلقاو 52% ديال التعبئة، إذا مشينا مثلا لسبو تنلقاو 56%، إذن كاين الحمد لله الإمكانيات المائية كاينة، ولكن في المقابل ملي تمشيو لأم الربيع تنلقاو 10.9%، وإذا مشينا مثلا لزيز- كير- غريس تنلقاو 16%، وإذا شفنا المنطقة ديال ملوية تنلقاو فقط 12%، وهذا تيبين بأن كاين بعض الأحواض اللي هي وصلنا لواحد المستوى اللي هو خطير جدا وتيهدد الأمن المائي اللي احنا كنتكلمو عليه، وبالتالي اعتبرنا والنسبة العمومية بالنسبة لملء السدود ما تتجاوز 34.5% كنسبة شاملة.

إذن اللي باغي نقول في هذا الإطار أنه اعتبرنا أن الحكومة اعتبرت أنه من الضروري أننا نشتغلو على هذا العمل باش يمكن لنا نجعلو أنه ما يكون أي نقص بالنسبة للمواطنات والمواطنين، بالنسبة لكل المدن ديال المملكة، وبالتالي كاين ما هو عادي والحمد لله بحال اللي قلنا كاين العديد من الأحواض اللي عندنا الإمكانيات المائية اللي تضمن الماء الصالح للشرب بالنسبة للجميع، ولكن كاين كذلك ضرورة أننا نستابقو الأمور، لأن الدور ديال هذه الحكومة وهو الاستباقية واتخاذ التدابير الاستعجالية، باش - لا قدر الله - إذا كانت شي إشكالية نلقاو ما نقومو به في هذا الإطار نكونو كلنا جاهزين.

وهنا درنا عدة اجتماعات ما بين الوزارات المعنية: وزارة بالطبع التجهيز والماء الوزارة ديال الداخلية، الوزارة ديال الفلاحة، الوزارة ديال النجاعة الطاقية، ومعلوم المكتب الوطني ديال الماء الصالح للشرب وديال الكهرباء ووكالة الأحواض المائية، ووضعنا واحد الاستراتيجية اللي انطلقنا فيها.

هذه الاستراتيجية بدأت، أولا، بتفعيل لجان اليقظة ديال التتبع على الصعيد الجهوي، اللي يترأسه السادة الولاة لاتخاذ القرارات الضرورية

واللازمة من أجل تدبير أفضل للموارد المائية المتاحة وإجراءات ترشيد استعمالها، إذن هذا العمل انطلق باش تنشوفو ونتتبعو يوميا التطورات اللي كاينة وباش ناخذو القرارات اللازمة في هذا الإطار.

كذلك، أننا تنتبعو من خلال الإمكانيات المتاحة في هذا الإطار الوضعية ديال الموارد المائية حسب التطورات ديال الحالة الهيدرولوجية وهنا معلوم بالنسبة (la météo) تتعطينا التنبؤات وتنشتغلو معها باش يمكن لنا نضبطو هذا التطور ديال الأرصاد الجوية باش نكونو جاهزين وتنعرفو كل الإمكانيات المتاحة مستقبلا في هذا الإطار؛

ثالثا، أننا غادي نبحثو.. انطلقنا في البحث على موارد مائية إضافية، خصوصا الموارد الجوفية، من أجل إمكانية التحويل لسد الخصاص المرتقب؛

رابعا، أننا وضعنا واحد برنامج عمل من أجل تركيب التجهيزات الضرورية ومنصات الضخ العائمة في السدود التي تستوجب ذلك لتمكين الاستغلال الكامل للمخزون المائي؛

خامسا، التسريع في وثيرة إنجاز المشاريع الحالية المتعلقة بتقوية وتأمين تزويد الماء الصالح للشرب.

نقول لكم واحد الأمر عندنا اليوم في بعض المناطق القنوات تمشي منها 30% ديال الإمكانيات المائية تمشي، ما تتوصلش، دبا تنحلو السد على أساس أن واحد الكمية ديال 100 مليون متر مكعب غتوصل، تتوصل 60، 50 ديال هاذ الإمكانيات، وهذا معلوم تيخلق مشكل كبير، زيادة على أمور أخرى اللي انتوما عارفين بحكم أنكم منتخبين ديال السرقة ديال الماء اللي تتكون مللي تنرسلو الماء، فكاين هاذ الإشكالية اللي هي مطروحة كذلك واللي تيخصنا معلوم نواجهوها.

إذن هذا باش نحميو كذلك الإمكانيات المتاحة ونجعلو أن المجهود اللي تتبدلو الدولة أنه يوصل كما يجب في هذا الإطار، زيادة على ضرورة العمل على الاقتصاد في الماء باش أننا نتجاوزو الهدر في هاذ المجال، وخصوصا بقنوات الجر والتوزيع وكذلك القيام بحملات تحسيسية لدى المواطنات والمواطنين لترشيد استعمال المياه، وهنا بغيت نذكر بأن بالنسبة للبرنامج اللي تقدم أمام جلالة الملك، البعد التحسيسي حاضر بقوة لأن بهاذ الكيفية غنوصلو ما تفضلتم به في الأسئلة ديالكم إلى تدبير مسؤول وإلى ضمان الأمن المائي لبلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير على العرض ديالكم القيم.

إذن السيدات والسادة المستشارين في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير المحترم، ندوزو في التدخلات ديال التعقيبات نعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

أعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم السي جمال الوردي، في إطار التعقيب لما تبقى من حصة الفريق من الوقت الزمني.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد جمال الوردي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكركم، السيد الوزير، على جوابكم وعلى منهجيتكم الرامية إلى تقوية المنظومة المائية القائمة، والأكيد أنكم ستعملون على تعزيزها، انسجاما مع التوجيهات الاستراتيجية الوطنية للماء، كما لا تخفى عليكم أهمية هذه المادة الحيوية وارتباطها الوثيق بالأنشطة المعيشية والفلاحية والاقتصادية للمواطن، وتحقيق الأمن الغذائي لا يأتي إلا بتحقيق أمن مائي يحافظ على الثروة المائية ويعزز مواردها ويعمم استعمالها لتكون متاحة لكل المواطنين.

إننا نعتقد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن الإشكاليات في قطاع الماء المرتبطة بتدبير الإكراهات التي عطلت إنجاز الاستراتيجية الوطنية القطاعية الناجعة والراجعة إلى التموقع داخل الهندسة الحكومية السابقة، لذلك يجب علينا تجاوز هذه المرحلة ولنا الثقة فيكم، السيد الوزير، وفي وزارتكم وإلمامكم بالموضوع، حاملين بكل مسؤولية هذا الهم الوطني الذي يؤرقنا جميعا، وهو ما يتطلب مجهودا كبيرا للعمل بشكل استباقي على الحفاظ على أمننا المائي.

نثمن المنجزات المتواصلة لتعميم إيصال الماء الشروب إلى العالم القروي في إطار دعم برنامج فك العزلة، بحيث هناك مجهودات جبارة قامت بها مختلف الحكومات المتعاقبة لتعميم الشبكة، لكن توقف إنجاز المشاريع المائية التي أثرت بشكل كبير على استمرار إنجاز تعميم الماء الشروب، خصوصا في المغرب العميق والجبال والمناطق المائية.

كما أن استثمار المكتب الوطني للماء والكهرباء في قطاع الماء تأثر بالندرة التي عرفتها بعض المناطق مثل جهة مراكش-آسفي، إقليم الحوز، جهة الشرق، منطقة الشاوية، سوس-ماسة، كلميم-واد نون، درعة-تافيلالت، وإقليم الخميسات، جماعة سيدي علال البحراوي، وبالتالي نطالبكم بتسريع البرنامج التنموي المرتبط بهذا القطاع، كما ننوه بالمجهود المبذول في سبيل تطوير منظومات مياه الشرب، عبر إنشاء محطات لتحلية مياه البحر بمجموعة من المدن، انسجاما مع الخطة الوطنية لتطوير الإمداد المائي في بلادنا، بالرغم من التكاليف المادية المهمة التي يتطلبها إنجاز هته المحطات.

وفي نفس السياق، ندعو إلى ضرورة إنشاء سدود تلية، خاصة بالأقاليم التي ليست لها واجهة بحرية، مما سيمكن من تقوية الفرشة المائية لهاته الأقاليم ويوفر بشكل كافي حاجيات المواطنين من المياه الصالحة للشرب، وفقا للجودة والكمية المطلوبتين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما في إطار التعقيب لفريق التجمع الوطني للأحرار، نعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم السي عابد بادل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عابد بادل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالرغم من الجهود المبذولة، إلا أن ليس لها أثر كبير على إنجاز كل المشاريع الفلاحية المرتبطة بالفلاح الصغير والمتوسط، خاصة وأن بناء السدود الصغيرة والمتوسطة والتي ترتبط بشكل مباشر بالتنمية المحلية ضرورية، لأنها مرتبطة أساسا بتنمية العالم القروي وتوفير سبل التنمية فيه، عبر تقوية شبكة الري وتوريد الماشية، خصوصا في المناطق التي تسجل عجزا كبيرا، علما أن وزارة التجهيز والماء حددت في وقت سابق أكثر من 900 موقع لبناء هذه السدود الصغيرة، والتي تتوجه بشكل مباشر نحو تطوير أداء الفلاح الصغير والمتوسط وتأهيله عبر تعبئة المياه اللازمة في المناطق السقوية الصغيرة والمتوسطة لتأهيل الفلاحة الصغيرة وتغطية أفضل للمناطق الرعوية، عبر إيجاد نقط إضافية لتوريد الماشية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن وزارة الفلاحة والصيد البحري وأطرها، مشكورين، قدموا إمكانيات مهمة لدعم الفلاح الصغير والمتوسط والمقاولة الفلاحية الكبرى من أجل الاقتصاد في استغلال مياه السقي، عبر توفير كل آليات السقي بالتنقيط، واعتماد مختلف تدابير إعادة استعمال المياه والاقتصاد فيها، وتثمين مختلف الموارد المائية وتجديد قنوات الري وإصلاحها، عبر مشاريع استثمارية ضخمة، والتي عاقها عدم الانتهاء من بناء السدود في موعدها المحدد كسد "دار خروفة" بإقليم العرائش، بحيث أن الوزارة أنجزت مشروع التهيئة الهيدرو فلاحية لتطوير السقي وتوسيعه، مما أثر بشكل كثير على القطاع.

لذلك، السيد الوزير، نلتمس منكم التدخل العاجل لإطلاق هذا المشروع والعمل على مواصلة إنجاز مثل هذه الاستثمارات لإنجاح كل مخططاتنا، بما فيها "مخطط التسريع الصناعي" والمخطط السياحي، وخير مثال على ذلك جهة سوس-ماسة التي شهدت إنجاز مشروع تحلية مياه البحر، الذي باشرته وزارة الفلاحة، الذي لولاه لوقعت الكارثة، على أمل توسيع هذا النموذج على باقي الجهات المطلة على البحر، ونقترح عليكم جهة الدار البيضاء-سطات التي تعاني بدورها من نقص حاد في الموارد المائية، كما نلاحظ في منطقة أولاد حريز، أولاد زيان والمذاكرة وباقي إقليم برشيد خصوصا وإقليم بنسليمان عموما، والتي تعرف خصاصا كبيرا للحد من الفقر في الوسط القروي وضمان فلاحة مستدامة، وهو ما اشتغلت عليه الدعامة الثانية للمخطط الأخضر، مما يفند كل الادعاءات والمزاعم المغرضة التي تحاول يائسة النيل من مخطط المغرب الأخضر، إذ أن صمود الفلاحة المغربية أمام توالي سنوات الجفاف ونجاحها في تحقيق الاكتفاء الذاتي راجع إلى نجاعة تدبير القطاع الفلاحي وتضحيات الفلاح المغربي وإلى كل الأطر التي تشتغل إلى جانبه في تحقيق هذه المنجزات، على أمل تسريع وثيرة إنجاز كل المشاريع المائية المبرمجة، حتى يتم استكمال كل المشاريع الفلاحية في وقتها.

وفي الأخير، فريق التجمع الوطني للأحرار يثمن كل المنجزات المحققة ويؤكد على ضرورة تسريع وثيرة هذه التجهيزات لحماية الموارد المائية، لذلك فنجاح أي إستراتيجية وطنية للماء مرتبط أساسا بعدم هدر المزيد من الزمن في إقرار سياسة حكومية واضحة وشجاعة، تأخذ ضمن أولوياتها إنجاز ما تضمنه المخطط الوطني للماء في آجاله المبرمجة، وإلا سنخلف الموعد مع التاريخ، راجين من العلي القدير أن يرحمنا بنعمة الأمطار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب، الكلمة للسيد المستشار المحترم السي مُحَمَّد بودس.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مُحَمَّد بودس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

إن بلادنا حققت مكاسب مهمة بنهجها لسياسة بناء السدود بفضل حكمة جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني قدس الله روحه، والتي بفضلها حققنا إنجازات نوعية، خصوصا في المجال الفلاحي، إلا أنها مع الأسف عرفت تراجعا كبيرا وتأخرا، بفعل تراجع الحكومة في فترة معينة على مواصلة بناء السدود التلية منها على الخصوص، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول ما حققته تلك الاستراتيجيات القطاعية الوطنية في شموليتها، خاصة وأن هذه الإستراتيجية تتقاطع مع استراتيجية وطنية أخرى كمخطط المغرب الأخضر والتسريع الصناعي والسياحي، مما يطرح سؤال مدى نجاح كل استراتيجية على حدة.

لذلك، يحق لنا كمغاربة أن نفتخر بمخطط المغرب الأخضر والنتائج الخرافية المتوصل إليها في مجال الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي الوطني في جل

سلاسل الإنتاج.

يحق لنا أن نفتخر بمخطط "التسريع الصناعي" الذي جعلنا ولله الحمد أول دولة إفريقية مصدرة للسيارات، يحق لنا أن نفتخر بنتائج مخطط "أليوتيس" الذي ثمن منتوجات الصيد البحري وأهل القطاع لكي يلعب أدوارا رائدة في مجال التصدير والاستثمار.

إن توسيع قاعدة السدود ببلادنا أضحى أمرا بالغ الأهمية بالانسجام مع استراتيجية الجيل الأخضر وهو طموح بلادنا في مضاعفة الأمن الغذائي وتنويع الأنشطة الفلاحية وتوسيع قاعدة الإنتاج الفلاحي، مستحضرين في هذا الإطار تدخل جلالة الملك الذي أعطى تعليماته السامية لإعداد مخطط وطني مستعجل لإنجاز السدود من أجل تدارك الخصاص، وهو المشروع الذي تعثر بفعل مرحلة الفراغ الذي عاشه القطاع وبدء اشتغال الحكومة على تنزيله.

إن بناء السدود سيمكن من الحفاظ على مياه الأمطار، لأننا نضيع المليارات من الأمتار المكعبة منها نموذج إقليم "أسا الزاك" الذي عرف تساقطات مطرية مهمة نهاية الأسبوع المنصرم بعد سنوات من الجفاف، إلا أنها تبقى عرضة للضياع بسبب ضياع مياه الأودية، وخاصة وادي "الزاك" ووادي "درعة"، إضافة إلى غياب صيانة ومراقبة سد "تويزكي الرمث"، الذي عرف نسبة ملء مهمة، إلا أنه لم يتم تحيين معطياته على تطبيق مغرب السدود بسبب غياب المراقبة، الشيء نفسه بالنسبة لسد باب "لوطا" بإقليم تازة.

كلنا ثقة في الحكومة لمواصلة إنجاز مخطط إنجاز السدود بوثيرة أسرع، مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية التجهيزات المائية الحالية والتي منها ما يعرف أوضاعا صعبة بفعل ارتفاع نسب التوحل وبفعل تقادم البعض منها أيضا، حيث أن 14% منها له أكثر من 45 سنة و40% أكثر من 40 سنة بالنسبة للسدود الصغيرة والمتوسطة، مما يفرض على الحكومة تعبئة موارد مالية إضافية لتقوية صيانة هذه المنشآت ولإنجاز ما تضمنه المخطط الوطني في هذا الإطار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، أشكركم، السيد الوزير، على ما جاء في جوابكم، وما سمعناه في الحقيقة أثلج صدرنا، ونتمنى لكم كامل التوفيق والنجاح فيما تنوون إنجازه؛

ثانيا، إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن عاليا ما تقوم به الحكومة في هذا المجال، وبالمناسبة أود أن أشير كذلك إلى أنه بفضل السياسة الرشيدة التي دشنها المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، فإن بلادنا حققت ولله الحمد نتائج جد إيجابية على مستوى تدبير الثروة المائية، لكن بالرغم من النتائج أو من المنجزات مازال قطاع الماء يعرف أو يواجه تحديات كبرى، خصوصا على مستوى الموارد المائية وعلى مستوى كذلك تعبئة هذه المياه.

فالمطلوب من الحكومة المزيد من العمل على تعبئة هذه المياه، خاصة مياه الأمطار، وذلك بتجميعها وتخزينها لكي تستفيد منها الأحواض المائية الأكثر تضررا، وأخص بالذكر حوض "غريس"، الموجود بجهة "درعة-تافيلالت" وخاصة بإقليم الرشيدية، هاذ الحوض المائي فمياه الأمطار المتهاطلة تذهب ضائعة في الصحاري وفي الفيافي، دون أن تستفيد منها 12 جماعة ترابية السيد الوزير، 12 جماعة ترابية تابعة لدائرة الريصاني ودائرة أرفود ما تتستفدشي نهائيا من هاذ المياه ديال الأمطار، هاذ 12 جماعة كتظم ما يزيد على 100 خطارة وكتسقي ما يزيد على 10.000 هكتار، الآن وضعية هاذ الخطرات المياه ديالها جفت بندرة أو قلة أو شح إن لم أقل انعدام تهاطل الأمطار بهذه المنطقة.

فلذلك آن الأوان، السيد الوزير، أن تفكروا وتقوموا في أقرب الآجال بإنجاز سدود تلية في منابع هذه الخطارات، أولا، لتغذية الفرشة المائية؛ ثانيا، لأهمية هذه الخطرات في ضمان العيش اليومي لهذه الساكنة وفي ضمان الاستقرار كذلك.

لذلك ألح، السيد الوزير، على هاذ الطلب، وهذا طلب ساكنة المنطقة أنقلها إليكم بصدق وأمانة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نرجعو من بعدها ماشي مشكل باقي عندكم.. الفريق ديال الأحرار باقي عندكم (un reliquat) بالنسبة للتعقيب، باقي عندكم 4 دقائق.. مرحبا.

تفضل السيد المستشار المحترم، ما تبقى لكم من سقف الزمن ديال الوقت ديالكم.

تفضلوا.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

تيظهر لي استمعنا بإمعان للعرض ديال السيد الوزير مشكورا، وفي حقيقة الكلمة القوية اللي جات في هاذ العرض هو الأمن المائي، كنعرفو بأن الأمن المائي كرسو الدستور في الفصل 31 اللي تينص على حق المواطن في الولوج إلى الماء بجودة مقبولة.

حقيقة الدراسات حول هذا الموضوع ديال الأمن المائي هي دراسات

كثيرة، وشخصت الوضعية اللي كيعيشها المغرب واللي غادي يعيشها، على ضوئها تدارت هذه الاستراتيجية ديال الماء، وحقيقة هذه الإستراتيجية فيها مخارج مقبولة ومناسبة، اليوم اللي مهم هو، أولا، نواكبو هذه الاستيراتيجية بدراسة النجاعة، خصنا نراقبوها مرة مرة نديرو التقييم ديالها، على حقيتاش هذه الإستراتيجية من بين الشروط ديالها والأساسيات فيها هو العدالة المجالية، خص جميع المناطق في المغرب وجميع السكان خصهم يستافدو في الحق ديالهم من الماء.

وحقيقة أنا هنايا بغيت نفتح واحد القوس باش نهضر على الجهة ديال سوس-ماسة وعلى البرنامج ديال بناء واحد المجموعة من السدود، وخاصة السدود الكبرى لأن كنعرفو السدود الصغرى والسدود التلية راه فيها شوية ديال المشاكل المرتبطة بالأوحال إلى آخره، هذه الجهة ديال سوس هي اليوم اللي هي جهة معروفة بالإنتاج ديالها ومعروفة بالصادرات ديالها بالخصوص الفلاحية، كتعاني واحد المشكل ومشكل كبير فيما يتعلق بالماء.

صحيح كاينة هذه المحطة ديال التحلية اللي باقي ما بداتشاي، ولكن كيفما كان الحال غادي تخفف، ولكن ما غاديشاي تحل المشكل ديال الماء اللي تتعرفو هذه الجهة، وبالتالي احنا تنطالبو والفلاحين والسكان في هذه الجهة كيطالبو الحكومة أنه تعطي واحد الأهمية قصوى لهذه الجهة، خاصة فيما يتعلق بالبنيات التحتية المائية الأساسية اللي هي السدود.

الخلاصة والمهم هذا المشكل ديال الماء وهذه الاستراتيجية ديال الماء تبيان ليا بحال اللي قال السيد الوزير راه كنهم الجميع، كنهمنا احنا في المؤسسة التشريعية لأنه واحد من المشاكل ديال هذا الماء أنه ما كاينش واحد الأجرأة ديال القوانين اللي تتعلق بالماء، احنا في المؤسسة التشريعية كيظهر لي احنا مستعدين باش نواكبو الحكومة في أي قانون يتعلق بهذا الموضوع.

طبعا، الموضوع أيضا كيهم المستهلكين ديال الماء اللي هوما المواطنين، واللي هوما الفاعلين الاقتصاديين والفلاحين، خص الجميع يساهم من جانبه في حماية هذا المنتوج الأساسي لحياة المواطن، لأنه بحال اللي قالت الدراسات اللي كانت في هذا الموضوع، الحيز ديال الاستهلاك الشخصي ديال الماء راه انخفض من 2500 لتر مكعب في الستينات، اليوم وصل لـ 650 لتر مكعب للفرد ويمكن يوصل لـ 500 لتر مكعب من هنا لواحد 4 سنوات أو 5 سنوات، إذن هذه المسؤولية ديال الحفاظ على هذه المادة هي مسؤولية مشتركة ديال الجميع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تبارك الله عليك في احترام الوقت.

دائما في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للسيد المستشار المحترم السي مُحَمَّد حلمي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مُحَمَّد حلمي:

شكرا.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على المعطيات التي تفضلتم بعرضها بشأن السياسات الحكومية في مجال الماء والكفيلة بمواجهة الصعوبات الكبرى والتحديات الخطيرة التي تعرفها البلاد بسبب نقص المياه.

وإذ نعبر لكم، السيد الوزير، عن ارتياحنا باسم الفريق الاستقلالي لحرصكم على تنزيل التوجيهات الملكية السامية بجعل الماء من بين الأولويات، فاسمحوا لي أن ننقل لكم العديد من الإشكاليات التي تعرفها أقاليم جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وعلى الخصوص مدينة وزان.

من المفارقات، السيد الوزير، المؤسفة أن إقليم وزان بالرغم بوجوده بين سدين، سد الوحدة وسد واد المخازن، فإن جل جماعات ودواوير إقليم وزان تعاني من نقص حاد في هذه المادة، وهو ما يطرح أكثر من سؤال حول مآل العديد من المشاريع بالإقليم، ومنها على وجه الخصوص مشروع ربط دواوير جماعة سيدي رضوان بالماء الصالح للشرب، فبعد إنجاز الشطر الأول من الاتفاقية مع ما شاهدناه من اختلالات يتحمل فيها المكتب الوطني للماء الصالح للشرب المسؤولية، تفاجئنا بتوقف إنجاز الشطر الثاني من المشروع، بالرغم من أن الساكنة انخرطت بقوة في أداء المساهمات.

السيد الوزير،

أيضا، لدينا استفسار حول بعض المشاريع التي برمجت بإقليم وزان، ومنها سد "القشاشدة" بجماعة زومي؛ ما هو السبب في تأخيره؟

السيد الوزير،

لدينا كامل الثقة في كفاءتكم وقدرتكم على تدبير هذا القطاع الحيوي المهم وتنفيذ مختلف البرامج، بما يساهم في تعزيز وتثمين وتطوير العرض المائي ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد المستشار السي عبد اللطيف الأنصاري دائما في إطار التعقيب للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

شكرا على الأجوبة اللي اعطيتونا قبل قليل والمعطيات المهمة، والحق في الماء يبقى من الحقوق التي يضمنها دستور المملكة، كما أنه من الأهداف الكبرى التي تم تسطيرها في البرنامج الحكومي، وإن كنا نشيد بالبرامج الخلاقة المعلن عنها إلى حدود الآن في قطاع الماء، فمن المسؤولية أيضا أن نؤكد على أن السياسة القوية والدينامية التي نهجتها بلادنا في مجال الماء منذ الاستقلال والتي أبانت عن نجاعتها بفضل الرؤية المتبصرة للمغفور له الحسن الثاني، طيب الله ثراه، وأيضا المقاربة الرشيدة لجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، فإن استدامة منافع هذه السياسة أضحى يواجه صعوبات كبرى بسبب النقص الحاد الذي تشهده العديد من جهات المملكة، وخصوصا جهة درعة-تافيلالت، التي تعيش أزمة مائية خانقة مع الارتفاع الشديد لدرجة الحرارة وتأخر الأمطار وتضرر الفرشة المائية بسبب الاستنزاف الخطير للماء الموجه للسقي الفلاحي، خصوصا بأقاليم الرشيدية، زاكورة وورزازات، مما دفع السلطات الإقليمية في بعض الحالات إلى التزويد الضروري بالماء الشروب عبر الصهاريج المتنقلة.

السيد الوزير المحترم،

إن الفريق الاستقلالي من خلال طرحه لهذا السؤال يدق ناقوس الخطر حول مستقبل الجهة فيما يخص الماء الصالح للشرب، لأن السنوات المقبلة يمكن أن تكون كارثية - لا قدر الله - في حالة استمرار استنزاف الفرشة المائية بسبب السقي غير المعقلن للضيعات الفلاحية، والتي ألحقت ضررا كبيرا بالحوض المائي لكير-زيز-غريس.

إننا على يقين تام، السيد الوزير، في قدرتكم على الترجمة الفعلية والحقيقية للالتزامات والتعهدات المعلنة، خصوصا ما يرتبط بمواصلة تشييد السدود التلية، ونثمن عاليا ما أعلنتموه قبل قليل من 120 سد تلي مبرمج، وأيضا السدود الصغرى والمتوسطة والكبرى بأقاليم الجهة.

أيضا، العمل على تسريع بإعداد "المخطط الوطني للماء" والعمل على تدقيقه وعرضه على "المجلس الأعلى للماء والمناخ"، بالإضافة إلى التدبير التوقعي الاستباقي لمواجهة الفيضانات من خلال الإسراع بإعداد مخطط وطني للحماية من الفيضانات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما في إطار التعقيب للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الكلمة للسيد رئيس الفريق.

تفضل السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

في الحقيقة أن مشكل الماء لا يكفي الحديث عن الماء في جزء بسيط من الزمن، بقدر ما أن الماء أصبح معضلة عالمية وأكثر من معضلة، بل خطر يهدد ساكنة العالم، فعلا والحمد لله في بلادنا لدينا الآن رؤية واضحة، بفضل السياسة الحكومية المتبعة حاليا والتي هي جزء من التوجهات الملكية السامية في إطار النموذج التنموي.

السيد الوزير،

قد أحطتم في جوابكم اللي كان شافيا وسلطتم الأضواء على عدة مشاريع، لنا الثقة الكبيرة والكاملة في عمل حكومتكم وفي شخصكم، لأننا نعرف مدى الجدية التي تعملون بها رفقة مجموعة أو مكونات الحكومة.

السيد الوزير،

إقليم تاونات لا يشكل استثناء بخصوص شح أو الجفاف وقلة الأمطار، فلنا يقين أن هذا الإقليم الذي يحظى بخمس سدود، خمس سدود، وساكنته تعاني من العطش فشيء لا يقبله العقل السليم، شيء غير مقبول اليوم أن نجد إقليم فيه 5 السدود موزعة في أرجائه ولنا سد آخر في طريق الإنجاز سد "سيدي عبو"، فلنا يقين كبير في مجهوداتكم والمجهودات المبذولة حاليا من طرف السلطة الإقليمية مشكورة في هاذ المجال، فهاذ الأثناء اللي تنجبدو تاونات فتنجبدو السلطة الإقليمية والحرص ديالها على تزويد الدواوير الكثيرة والكبيرة بحيث 49 جماعة راه جلها تعاني من الماء، هاذ 49 راه إقليم شاسع، فنتمنى ولنا يقين وساكنة هذه المنطقة لها يقين تام في مجهوداتكم والبرنامج الحكومي الذي صادقنا عليه، فلنا يقين من تخفيف من معاناة هاذ الإقليم بمجهوداتكم وتضافر جهود العمل الحكومي للتخفيف من هاذ المعاناة، سيما وأن الفرشة المائية غنية والسدود متوفرة فلا ينقصنا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا سيدي راه كاين عندنا شي..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق، تبارك الله عليكم نعم السي.

باقي واحد السقف زمني لحزب الأصالة والمعاصرة للفريق، سقف زمني 4 دقائق.

تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد المرابط الخمار:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

علاوة على ما قاله زميلي في فريق الأصالة والمعاصرة، أود أن أضيف وأن أطلب من الحكومة، السيد الوزير المحترم، التوجه نحو المزيد من الموارد غير التقليدية التي مازالت بلادنا للأسف متأخرة في هذا المجال، الذي أصبح يمثل إجابة صريحة لإشكالية الندرة، خاصة من خلال اللجوء إلى تحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها، وتثمين مياه الأمطار عبر تجميعها والاستفادة منها والقيام بحملات للتحسيس والتوعية في هذا الشأن.

في هذا الصدد ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى:

تفعيل، **أولا،** توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي دعا إلى ضرورة إعادة استعمال المياه المستعملة من أجل الري في حدود نسبة 30% في أفق 2020 والإسراع بخفض الاستهلاك بنسبة 30% من قطاعات الصناعة والسياحة والإدارات ووضع برامج للتحكم في الطلب واقتصاد الماء وتعزيز برامج التحسيس والإعلام وملاءمة برامج التربية والتكوين مع تحديات قطاع الماء؛

ثانيا، نطالبكم، السيد الوزير المحترم، كذلك بضرورة النهوض بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الماء وتطوير نموذجا للتدبير العادل والمستدام اقتصاديا لقطاع الماء؛

ثالثا، يتعين بالموازاة مع ذلك تكثيف عملية التنقيب والبحث على الموارد المائية الجوفية من أجل استكشاف مختلف الفرشات المائية السطحية والعميقة على الصعيد الوطني لمواجهة الخصاص في مجال التزويد بالماء الصالح للشرب، خصوصا في الوسط القروي، مع اتخاذ كافة التدابير الرامية إلى عقلنة استعمال المخزون المائي الجوفي وحمايته من كل أشكال الاستنزاف؛

رابعا وأخيرا، العمل على توطيد التضامن المجالي في توزيع الموارد المائية عبر تحويل المياه من الأحواض الشمالية الغربية التي تعرف فائضا، على الأحواض الجنوبية التي تعرف عجزا.

من الواضح أن جهات المملكة تعيش حالة من الاختلال البين من حيث حجم التساقطات المطرية المسجلة التي تتفاوت كميتها من منطقة إلى أخرى وكذا الموارد المائية المخزنة في السدود، مما يؤثر سلبا على تفعيل مخططات الدولة الرامية إلى النهوض بالقطاعات الاقتصادية وبوضعية القطاع الفلاحي بشكل خاص وعصرنة أدوات وآليات اشتغالها.

كما أن منطق العدل والإنصاف وضمان الحق في الاستفادة من الثروات الوطنية بالتساوي يفرض قبل التفكير في بناء منشأة مائية التهيىء لتوفير كل الشروط والوسائل الضرورية للتوزيع العادل لمواردها خاصة لمناطق سافلة السدود التي ستتضرر بشكل واضح، وذلك عبر تجهيزها بقنوات للري على طول الأودية، ضمانا لاستمرارية استفادة هذه المناطق من هذه المادة الحيوية من جهة، وتحقيق الفلسفة التي جاءت بها سياسة السدود، وهي تعبئة المياه لتوزيعها بشكل عادل من جهة أخرى.

أود كذلك أن أزكي ما قاله زميلي المستشار المحترم السي اللبار على ما قاله على إقليم تاونات، ولكن احتراما للوقت أنا فقط أزكي ما قاله، ونحن نعيش كل هذه الصعوبات كذلك في إقليم تاونات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة دائما في إطار التعقيب للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

في إطار التفاعل مع جوابكم بخصوص تحديات وإشكاليات وإكراهات السياسة المائية ببلادنا، نود في الفريق الحركي تسجيل بعض الملاحظات المعززة باقتراحات كما يلي:

أولا، لا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، أن عددا من مناطق المملكة تعيش أزمة مائية حادة، خاصة في الجنوب الشرقي وأقاليم الجهة الشرقية وغيرها كنتيجة حتمية لشح التساقطات وواقع الجفاف وتداعيات التغيرات المناخية، وهي وضعية تستدعي بلورة مخطط استراتيجي للحد من آثار هذه الظاهرة البنيوية، بدل المقاربة الظرفية المبنية على البرنامج الاستعجالي بتدخلاته المرحلية المحدودة الآثار والفعالية، وهذا المخطط هو ما كنا ننتظر من الحكومة أن تحدد معالمه وآليات تنزيله وتمويله من أجل سياسة مائية، في أفق مستقبلي يوفر الأمن المائي ببلادنا، خصوصا في ظل وجود دراسات تتحدث عن أزمة حادة ستعرفها بلادنا في هذه المادة الحيوية في العقود المقبلة.

لكن، للأسف لم نسجل ذلك في مضامين البرنامج الحكومي ولا في أرقام مشروع القانون المالي لسنة 2022.

كما كنا ومازلنا نتطلع، السيد الوزير، إلى أن تكشف الحكومة عن السبل والتدابير العملية المتخذة لمواصلة تفعيل الاستراتيجيات والبرامج والسياسات المائية الموروثة عن الحكومة السابقة، كالمخطط الوطني للماء

2050-2020 والبرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2027-2020، والتي سطرت بتوجيهات حكيمة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده، كما نتطلع إلى الكشف عن مشاريع السدود الجديدة التي تعتزم الحكومة الحالية إنشاءها كإضافة لبرنامج السدود الكبرى والمتوسطة والصغرى المعلن عنها في البرنامج الحكومي أو في المرحلة السابقة؛

ثانيا، نجدد التأكيد على ضرورة وأهمية مراجعة أرقام البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب بالأرقام المعلن عنها المتمثلة في 95%، واحنا كنشكركم، السيد الوزير، اليوم الجواب ديالكم ولأول مرة تنسمعو الصراحة ديالكم، لأن تعاقبو على هذه الوزارة واحد العدد ديال الوزراء ولكن كانو كيقولو لينا هنا طرحنا عدد ديال الأسئلة الشفهية كيقولو لنا دائما 95%، 97% وكنقولو لهم أودي هاذ الشي راه ما كاينش، اليوم اعطيتينا الصراحة بأن فعلا العالم القروي ياله عندو 40% ولا ما كايناش، إذا جينا نحسبو 95% ذاك الشي اللي واصل للمراكز ولا للجماعات ولا المقرات ديال الجماعة، راه الناس باقيين في الدواوير، احنا راه كلنا الإخوان، لا المستشارات ولا المستشارين جايين من البادية ومن العروبية وكيعرفو، إذا ما عندوش كاع ساكن في المدينة كيخرج للعروبية، راه النافورات اللي درنا وهذا مجهود كبير تدار ماشي نكروه، راه المجهود تدار كبير، ولكن حتى هاذوك النافورات نهار فيهم الماء نهار ما فيهمش، وحتى هاذوك النافورات راه كاين اللي باقي تيمشي يجيب الماء من هاذيك النافورة بـ 3 كلم، 4 كلم وفين هي هذه السياسة المائية السيد الوزير؟

راه الملاءمة مع المدن راه ما كايناش نهائيا، دبا هذاك السيد اللي في المركز يدخل شي مكانة ولا شي (compteur) ديال الماء راه تيطلبوه أثمنة خيالية، السيد الوزير، ونشكرك كذلك على أنك جبدتي إقليم آسفي وجبدتي آسفي لأن كاينة فيه محطة المعالجة ولا محطة تحلية المياه، هذا نشكرك عليه، لأن في الأسابيع الفارطة كنا كنقولو لك هاذ الناس واش باقي باغي يعطيونا الماء لآسفي ولا ما بقاش غادي يعطيونا الماء، لأن البراج كان خوا وراه انتوما توصلتو في المواقع الاجتماعية واسميتو بواحد العدد ديال المسائل لأن حتى الناس باقي الآن ديور ديال آسفي باقي تيشربو واحد (le goût) ديال أسميتو..

كذلك، السيد الوزير، احنا من هذا المنبر هذا اعطينا واحد العدد ديال الأسئلة الشفهية، دبا آسفي كنجيبو له الماء على 160 كلم وحداه واد تانسيفت اللي كيخوي الملايير ديال المياه في البحر، 30 كلم، ما كايناش 30 كلم على آسفي وتنجيبو دبا الماء لآسفي بـ 160 كلم خاص واحد.. وهنا طلبنا واحد العدد باش نديرو سد على واد تانسيفت لأن واحد العدد ديال المياه اللي هي ترمى في البحر كتفوت الملايير ديال الأمتار المكعبة؛

ثالثا، أمام هذه الوضعية لابد، السيد الوزير، من رفع وثيرة استثمار واستعمال الموارد المائية البديلة من غير التقليدية عبر تعميم تقنية تحلية مياه البحر، وهذا هو اللي جا في الجواب ديالكم السيد الوزير؛

رابعا، نعتبر في الفريق الحركي أيضا أن المدخل الأساسي لإرساء حكامة مائية هو بلورة مخطط عملي للتضامن المائي بين الجهات ووضع مخطط جهوي لإدارة الموارد المائية على مستوى كل جهة، استحضارا للخصوصيات الطبيعية والجيولوجية لكل جهة دون أن ننسى..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

في إطار التعقيب دائما الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبوبكر عبيد:

السيد الرئيس،

شكرا، السيد الوزير، على صراحتكم وعلى إلمامكم بهذا الموضوع.

في البداية، نحن ثمن المخطط الوطني للماء المقدم من طرف صاحب الجلالة نصره الله وأيده وكذلك اللقاء الهام، والذي سبق لجلالته أن ترأسه وأعطى تعليماته السامية لتشييد المزيد من السدود حتى متم 2027، وباستثمارات ضخمة لضمان الأمن الغذائي للأجيال القادمة.

السيد الوزير،

نعلم جيدا أن الفلاحة هي القطاع الأساسي لنمو الاقتصاد وتشغيل اليد العاملة، لكنها تستهلك حوالي 80 إلى 85% من الموارد المائية، والسؤال الذي أصبح يفرض نفسه: لماذا لا تفكرون وأنه بتنسيق مع وزارة الفلاحة لوضع حد لكل الزراعات التي تستنزف الكثير من المياه والتي يشتكي أصحابها من ضعف مدخولها أو انعدامه؟

أعطيكم مثلا، السيد الوزير، مثلا في البطيخ الأحمر أي الدلاح بعض المرات تنلقاوه مليوح في الطريق ما كاينش اللي تيشريه.

السيد الوزير،

نحن مع الأمن الغذائي وتوفيره لكل المغاربة، لكن لم يعد مقبولا أن يتم استنزاف الثروة المائية بهذا الشكل وأحيانا تحت يافطة التصدير أو أي غطاء آخر.

السيد الوزير،

نحن لا نحملكم المسؤولية في هذا النقص الذي تعرفه بلادنا في المياه، لأنه وفرتها تبقى رهينة بالتقلبات المناخية وبوفرة المياه، والله يرحمنا، ولكن، السيد الوزير، نحملكم المسؤولية أن تعملوا كل ما في وسعكم للحفاظ على هذه المادة الحيوية وضبط كل من يحاول المساس بها وإيصالها لكل المحرومين الذين عانوا من ندرة المياه، حيث لا ننكر أن الدولة عملت كل مجهوداتها لإيصال الماء الصالح للشرب، لكن مازالت العديد من المداشر تعاني من العطش ومازال هناك عمل يستوجب القيام به كما جاء على لسان

من سبقوني.

أما عن التدبير للأحواض المائية فالعديد من المناطق مازالت تشكو من عدم إنصافها في توزيع المياه وعدم تمكن الساكنة من الاستفادة من السقي أو من الماء الصالح للشرب، كما جاء في تدخل الأخ اللي من تاونات اللي جوج السدود اللي حداها ولكن السكان المجاورين يعانون العطش.

هناك من يتحدث عن ضياع الكثير من المياه السطحية في اتجاه البحر، فهل فكرتم، السيد الوزير، في إصلاح هذه الوضعية؟

وهناك تعثر كبير في عملية تحلية مياه البحر، فهل عملت الحكومة على تدارك الموقف والتفكير جيدا في مجال تصحيح هاته الوضعية؟

إن هذه العملية، السيد الوزير، بالطبع تتطلب مجهودات جبارة وتكاليف باهظة، لكن حان الوقت للانخراط فيها بطريقة استعجالية في هذه العملية، مع إيجاد صيغة مناسبة للاعتماد على الطاقات المتجددة لتخفيض التكلفة.

هناك ملاحظة لابد أن أدلي بها، السيد الوزير، هل عملتم على استكشاف إمكانيات البلاد من المياه الجوفية كما جاء في جوابكم لرصدها للأجيال القادمة؟

في الأخير، السيد الوزير، ندق ناقوس الخطر لما تتعرض بعض الأودية التي تعتبر مزود رئيسي للعديد من المساحات ومن القرى، وكمثال على ذلك واد ملوية الذي سبق وأن ذكرتم لم يعد في طاقته الاستيعابية سوى 12% وسد المسيرة الذي لم يصل ولا يصل حتى إلى 9%.

ولهذا، السيد الوزير، من هذا المنبر نسائلكم ونتمنى أن تكون آذانا" صاغية للحد من هذا الاستنزاف.

بقي أن أسائلكم، السيد الوزير، وكما جاء على لسان المتدخل السابق عن جودة المياه في إقليم آسفي وأن جميع السكان يشتكون من هذه المادة الحيوية، التي أصبح طعمها ما عرفتش هاذ الطعم ديالها كيفاش داير، مر، ما عرفتش كيفاش داير، ولكن رغم ذلك المسؤولين يطمئنونهم ويطمئنوننا وأنا واحد من سكان هذه المدينة بأن جودتها عالية.

لهذا نلتمس منكم، السيد الوزير، أن تشكلوا لجنة تحقيق واسعة للوقوف على كل مكامن الخلل.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

أولت بلادنا منذ حصولها على الاستقلال أهمية خاصة للماء، ونهجت في إطار ذلك سياسة حكيمة وذكية، سميت بـ"سياسة السدود"، لذلك فإن من المعالم الكبرى لمنجزات المغفور له الحسن الثاني هو السياسة المائية التي نهجتها بلادنا، وهي عينها التي عرفت مع جلالة الملك مُحَمَّد السادس تحولا نوعيا، عكس المكانة التي يوليها جلالته للأمن المائي على الخصوص وللأمن الغذائي عموما، ومن ذلك خطاب جلالته السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية.

السيد الرئيس،

نثمن عاليا جواب السيد وزير التجهيز والماء، والذي يعكس إلماما عميقا بهذا الملف الإستراتيجي، الذي يستوجب عناية خاصة وإجراءات ذات أولوية، باعتباره شديد الصلة بالسيادة الوطنية وبالأمن الغذائي الوطني، سيما أمام التحديات التي تواجه تزود العديد من المناطق ببلادنا بشكل دائم ومنتظم وآمن بالماء.

السيد الوزير،

إذا كانت الإستراتيجية الوطنية للماء التي تم وضعها سنة 2009 بتوجيهات من جلالة الملك مُحَمَّد السادس، قد استندت إلى ركائز مهمة من أبرزها: تدبير العرض، تدبير الطلب، حماية الفرشة المائية، ولما كان قانون الماء 36.15 إطارا تشريعيا جد متقدم، فإن التحديات التي تواجه تدبير بلادنا لهذه الثروة كثيرة ومتعددة، التي وإن كانت تحتاج لتدخل الدولة بكل مؤسساتها، فإنها قبل كل ذلك بحاجة إلى تعميق الوعي الثقافي بإشكالية الماء، وذلك في أفق جعل المواطن شريك إستراتيجي بترشيد وحسن استهلاك الماء.

يهمنا إذن في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن نتوجه اليوم وفي هذه اللحظة بالذات إلى المواطن والمواطنة، ندعوهم إلى حسن استعمال الماء والمحافظة عليه وإلى تذكيرهم بأن مناطق عدة في بلادنا مازالت تواجه شحا في المياه ومشاكل حقيقية في التزود به، خصوصا خلال فصل الصيف.

السيد الرئيس،

يمنحنا الحديث عن إشكالية الماء التي تواجه بلادنا فرصة استثنائية لإعادة طرح موضوع العدالة في أبعادها المتعددة.

صحيح أن الماء موضوع وطني يجب أن يظل موضوع إجماع وتضافر مجهودات الجميع، لكن صحيح أيضا أن العديد من المؤشرات تؤكد أن مطلب العدالة ينسحب كذلك على تدبير الماء.

نعتبر أنه من اللازم تحقيق العدالة والإنصاف الآن فيما يتعلق بالربط بالشبكة في العالم القروي وتبسيط المساطر الإدارية أمام المواطنين للقيام بذلك وكذلك مراجعة المبالغ المالية المرتفعة التي يتطلب منهم دفعها للاستفادة من ذلك الربط، وهو الأمر الذي لن يتم دون توزيع عادل للاستثمار العمومي في قطاع الماء ما بين مختلف الجهات وما بين العالم الحضري والقروي.

السيد الرئيس،

إننا إذ نثمن عاليا رؤية الحكومة لإعطاء دينامية جديدة لقطاع التجهيز والماء ولا يساورنا شك في أن السيد الوزير، بما هو مشهود له من كفاءة عالية ومعرفة عميقة بالملفات، سوف يعمل على التسريع في تنفيذ المخطط الوطني للماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، خصوصا وأن الأهداف التي يتضمنها هذا البرنامج هي محط إجماع وطني وعناية خاصة من لدن جلالة الملك حفظه الله، كما أن التقلبات المناخية أصبحت تفرض على بلادنا الإسراع في تنفيذ ذلك البرنامج والسهر على التجاوب مع المطالب العادلة والمشروعة للساكنة في العديد من الأقاليم، التي تعرف نقصا حادا في الماء، خصوصا في فصل الصيف، وهو الأمر الذي يؤدي إلى احتجاجات في العديد من المدن، لذلك فإن توفير الماء هو أيضا ملمح من ملامح الاستقرار والسلم الاجتماعي.

السيد الرئيس،

لا خلاف حول أن بلادنا تواجه إشكاليات حقيقية في تدبير الماء، وهي الإشكاليات التي عرتها تقارير ووثائق مهمة، من أبرزها تقرير لجنة النموذج التنموي وأيضا تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وغيرها.

لكل ذلك، فإن الإشكاليات معروفة والتحديات واضحة، وجواب السيد الوزير أمامنا اليوم يؤكد وبكل صراحة وعيه بهذه الإشكالية، يبقى فقط أن تتضافر جهود جميع الفاعلين في تقديم أجوبة على تلك الإشكاليات، بما يلبي مطالب الساكنة ويحقق مطالب العدالة والإنصاف في الاستفادة من الماء، سيما المناطق المصنفة أكثر فقرا في بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

لقد اتخذ المغرب سياسة عمومية مائية تعتبر ناجحة بشكل كبير، من خلال الاستثمار العمومي في سياسة السدود التي أبدعها المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، منذ ستينيات القرن الماضي كرؤية استراتيجية للحفاظ على هذا العنصر الحيوي وتوظيفه كأداة لتحقيق التنمية الفلاحية، بالاعتماد على السقي وتوفير الماء الصالح للشرب وكذا المخطط الوطني بتوجيهات من صاحب الجلالة مُحَمَّد السادس نصره الله.

غير أن توالي سنوات الجفاف والاستهلاك غير المعقلن للماء أثر على الفرشة المائية الوطنية، بما أصبح معه إشكالية ندرة المياه مشكلا قائما، حيث أصبحت المنظومة المائية غير قادرة على سد الحاجيات على المستوى الوطني بنسب متفاوتة من منطقة إلى أخرى، خاصة في الجنوب والمنطقة الشرقية، حيث تشير العديد من التقارير الدولية والوطنية إلى تزايد العجز المائي المغربي بشكل مقلق خلال السنوات الأخيرة، وأبرز تقرير الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة (FAO[1]) إشكالية ندرة المياه في شمال إفريقيا وارتباطها بإمكانية المس بالاستقرار المجتمعي في السنوات المقبلة، إن لم يتم تدارك استفحال هذه الظاهرة.

كما أوصى التقرير بضرورة الإسراع في إيجاد حلول سريعة في تدبير الموارد المائية لأن أي تجاهل مستقبلي سيكلف المغرب خسائر اقتصادية تقدر بـ 6 إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2050.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى ضرورة بلورة مقاربة حكومية شاملة لمعالجة أزمة الندرة المائية من خلال:

(**أولا**)، تعزيز حكامة تدبير قطاع الماء بإيجاد حلول عملية لمشاكل السدود التي تعاني من الوحل والتبخر، الذي يضيع على المغرب سنويا 70 مليار متر مكعب من الموارد المائية؛

ثانيا، استكشاف المياه الجوفية من أجل تعبئة موارد مائية جديدة؛

ثالثا، إنجاز محطات لتحلية مياه البحر لتنضاف إلى المحطات المتواجدة والمبرمجة مع تشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، غير أن تكلفة تحلية مياه البحر تبقى عائقا بسبب ارتفاع تكلفتها مقارنة مع الوسائل التقليدية، وهو ما ينبغي التعامل معه عبر تخفيض هذه التكلفة لتتماشى مع إمكانية الفلاحين، ولا تؤثر على تنافسية المقاولات الفلاحية خاصة المصدرة؛

الاعتماد على تقنيات إعادة استخدام مياه الصرف الصحي ومعالجتها؛

مواصلة أوراش مشاريع الطاقة الشمسية والريحية وتطوير قوانين تدبير الملك الوطني للماء؛

بالإضافة إلى النجاعة الطاقة وسياسة بناء السدود، دون إغفال تفعيل المجلس الوطني للماء.

كما ندعو إلى ضرورة إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية، وإشراك الكفاءات العلمية والميدانية التي تشتغل في قطاع التنمية والبيئة عند إعداد السياسة العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار.

[1] **F**ood and **A**griculture **O**rganization

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيد الوزير المحترم،

بذلت بلادنا مجهودات جبارة بنهجها سياسة بناء السدود وانخراطها خلال السنوات الأخيرة في إستراتيجية تحلية مياه البحر، وهو ما جنبها الأسوأ، رغم تكلفتها الباهظة، لكن مازالت العديد من المناطق تعرف نقصا كبيرا على مستوى الماء الصالح للشرب، وخاصة خلال فصل الصيف وفترات الجفاف، وبالتالي حرمان ساكنتها من حقها الدستوري في الحصول على الماء المنصوص عليه في الفصل 31 من الدستور.

وعلاوة على التغييرات المناخية، فمرد إشكال الماء الصالح للشرب بهذه المناطق، يرجع بالخصوص إلى ضعف الحكامة في تدبير الماء وضعف النجاعة في استخدامه في الزراعة والاستغلال المفرط لاحتياطات المياه الجوفية، فمن غير المعقول أن يخرج المواطنون في مسيرات احتجاجية طلبا للماء الصالح للشرب، وهم يقطنون على بعد كيلومترات قليلة من السدود، كما هو الشأن بالنسبة لساكنة تاونات المتاخمة لأكبر سد في البلاد.

ومن غير المنطقي أن نشتكي من استنزاف الفرشة المائية، بينما توجد الآلاف من الآبار الخاصة داخل المساكن منها فيلات، دور بالمدينة القديمة ورياض وإقامات سكنية وحمامات وأماكن غسل السيارات إلى آخره.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الإتحاد المغربي للشغل، ونحن نعي صعوبة التحديات التي تواجه بلادنا في ظل تراجع المخزون المائي وارتفاع الطلب على هذه المادة الحيوية، نؤكد على حتمية اعتماد مقاربة حازمة في عقلنة ونجاعة تدبير المياه، مع ضمان التقائية البرامج الحكومية بين مختلف المتدخلين باتخاذ مجموعة من الإجراءات المستعجلة، على سبيل المثال لا للحصر:

- الإسراع بإصدار جميع النصوص التنظيمية لقانون الماء وضمان تفعيلها على أرض الواقع؛

- تعزيز وتقوية دور شرطة المياه وضمان استقلاليتها حتى تمارس فعليا صلاحيتها في التصدي لكل أشكال الإفراط والاستغلال غير المشروع للمياه؛

- تحويل الفائض المائي ببعض الأحواض المائية للمناطق التي تعاني من الخصاص، وبالتالي نكون قد حققنا التضامن والعدالة المائية بين جميع الجهات؛

- فرض إجبارية السقي الموضعي أو بالتنقيط في القطاع الفلاحي؛

- بناء محطات لمعالجة المياه المستعملة لسقي الحدائق العمومية بالمدن عوض سقيها بالماء الصالح؛

- الرفع من وثيرة تحلية المياه البحر التي تبقى الخيار الاستراتيجي للرفع من المخزون المائي للبلاد؛

- مواصلة سياسة بناء السدود ومعالجة إشكالية تراجع قدرة تخزين السدود؛

- الرفع من حصة..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار لبسط التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

نشكرك، السيد الوزير، على جوابكم، إلا أنه من اللازم التأكيد على مجموعة من القضايا الشائكة المرتبطة بتدبير الثروة المائية.

أولا، مازلنا في حاجة إلى الاستثمار في البنيات التحتية الهيدرولوجية لتعبئة الرصيد المرتب على التساقطات خلال السنوات الممطرة، حيث مليارات الأمتار المكعبة تضيع في البحر، تمثل ثلثين من التساقطات المطرية؛

ثانيا، الاستثمار في معالجة إشكالية حقينة السدود، يعني نسب الملء بالأوحال مرتفعة جدا، ما بين تقريبا 40% إلى 60% إلا ما كانش أكثر السيد الوزير؛

ثالثا، عقلنة وترشيد استهلاك الماء في القطاعات الفلاحية والصناعية ومراجعة معايير تدابير الاحتياطات الإستراتيجية من الماء؛

رابعا، مواجهة خطر ندرة المياه ببعض الجهات وتراجع التساقطات سنويا، كما يقتضي تطوير تقنيات تعبئة المياه الجوفية وتحلية مياه البحر؛

خامسا، مراجعة نظام التسعيرة، سواء في مجال السقي الفلاحي أو الماء الموجه للاستهلاك المنزلي.

هناك شكاوي كثيرة، السيد الوزير..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس،

في إطار إطلاق إستراتيجية إنشاء خمسة سدود في كل سنة بغلاف 17 مليار درهم، إلا أن إنجاز هذه المشاريع قد اعترته عدة اختلالات، بالنظر إلى عدم احترام المعايير التقنية وخاصة فيما يتعلق بعدم احترام الحيز الزمني المخصص للدراسات، مما سيكون له تداعيات خطيرة على سلامة

السدود ببلادنا.

ونفس الإشكاليات نسقطها على محطات تحلية المياه بمجموعة من الأقاليم، والتي عرفت مجموعة من الاختلالات والأعطاب، رغم حداثة عهدها بسبب عدم الانضباط للمعايير التقنية وغياب المراقبة والمتابعة أثناء الإنجاز، مما حرم ساكنة هذه الأقاليم من الماء الصالح للشرب وعدم انتظامه وتوقفه لفترات متفرقة، ونخص بالذكر العيون، طانطان وجرسيف، بالإضافة إلى النقص الحاد في الموارد البشرية وغياب التأطير والتكوينات للمشرفين على قطاع الماء وضبابية المستقبل في إطار إعادة هيكلة مؤسسات قطاع الماء في تغييب تام للشركاء الاجتماعيين.

ومن هذا المنطلق، فإننا ندق ناقوس الخطر، وندعو السيد الوزير إلى مراجعة وتصحيح المسار للسياسة المائية ببلادنا، مع ضرورة فتح تحقيق تقني ومالي في جميع مشاريع السدود ومحطات تحلية المياه، من أجل الوقوف على الخروقات التي شابتها من أجل ضمان الأمن المائي لعموم الشعب المغربي من فلاحين وحقهم في مياه السقي وحق جميع المواطنين والمواطنات للماء الصالح للشرب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الوزير،

في الحقيقة غادي نتكلم بالدارجة اللي هي لغة القلب، مجموعة ديال الساكنة اللي كيتعداو الآلاف، اللي هوما مطلين على سد الوحدة، كان بإمكانهم يجيو كلهم عندك البيرو ديالك للوزارة يشكيو ليك، لأن سنين وهوما كيعانيو من العطش، وسنين وهوما كيقولو عندنا أراضي فلاحية ما كنستافدوش من السقي، مثلا الفلاح تعوض فالأرض ديالو اللي مشات لسد الوحدة، ذاك التعويض اكلاه، حاليا كيعيش الهشاشة، كيعيش البطالة، كيعيش كل شيء.

لو أن وزارتكم ستوافق له بطريقة قانونية باش يسقي الأرض المجاورة للسد، ما غاديش يبقى عاطل، ما غيبقاش، غادي يكون عندو واحد العائد اللي غادي يكفيه ليه والأسرة ديالو، وحاليا الساكنة كتعاني من العطش، أعطي مثال من هاذ الناس ديال الساكنة ديال القرى والقبائل والدواوير المطلة على سد الوحدة، مثلا: ورزاك، غفساي، قرية با مُحَمَّد، قبائل فشتالة، حد بوشابل، الولجة، تافرانت، بني زروال، إذن كيطالبو حتى هوما يكون عندهم هاذ الحق المشروع والعادل.

الشكاية الثانية من الساكنة ديال مكناس وفاس، كيقول لك، السيد الوزير، كاين واحد التأثير ديال العصارة ديال النفايات على الفرشة المائية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضل السيد المستشار لبسط التعقيب ديالكم، تفضلو.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على العرض ديالكم القيم.

120 سد تلي مبادرة مهمة من طبيعة الحال المغرب محتاج ليها، فقط السيد الوزير خص تكون مقاربة تشاركية وليس انتخابوية، علاش؟ لأن كاينين البعض المستشارين أو بعض كيفضلو أنهم يقدمو الناس اللي كيصوتو عليهم، ولكن أنا أستبعد، السيد الوزير، أنتم ترفعو عن هاذ الأمر هذا.

الأمر الثاني: هو استنزاف الفرشة المائية تهدد الواحات، قتلت النخيل، ماتت أشجار ديال النخيل زاكورة، طاطا، بطبيعة الحال هضرو بعض الإخوان على تاونات، زد عليهم تيسة حتى هي كل مرة عندهم مسيرات على القضية ديال العطش.

أيضا، لابد خصنا، السيد الوزير، نراجعو المخططات ديالنا، بما فيها المخطط الفلاحي من طبيعة الحال هاذ القضية ديال الدلاح إلى كان غادي يخرج لينا على الأراضي ديال طاطا ويسبب لينا فالعطش فطاطا، فزاكورة، في بعض المناطق، نبدلوه بشي حاجة أخرى.

ثم، السيد الوزير، "المجلس الأعلى للماء والمناخ" لم ينعقد – أعتقد - منذ 2013، كان ممكن بطبيعة الحال وأعتقد فالموقع ديال الوزارة ديالكم فيه واحد الجملة على أنه سينعقد قريبا، ما عرفتش واش أنتوما اللي درتها ولا كانت هذيك الجملة من قبل.

أيضا، السيد الوزير، مع القضية الأخرى هي "الإستراتيجية الوطنية للماء"، وكان مجلس المستشارين دار واحد اليوم دراسي في نهاية الولاية السابقة، المخطط ديال 2009- 2020 فيها مجموعة ديال المعطيات إيجابية، نتمناو أنكم تاخذوها بعين الاعتبار.

وبحكم الوقت ضيق، سأسلمكم التعقيب كاملا، السيد الوزير مكتوب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضل السيد الوزير المحترم، تفضلو نعم السي.

السيد وزير التجهيز والماء:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكر السادة المستشارين على التدخلات الهامة وعلى كذلك على الاقتراحات المهمة اللي تتجسد، أولا، دراية السادة المستشارين بالموضوع والأهمية اللي تيعطيوها، وكذلك الدراية بالواقع المعاش من طرف المواطنات والمواطنين في الأقاليم اللي تيمثلوها، أو كذلك على الصعيد الوطني بكيفية عامة.

وفالواقع أنا اعتبرت من خلال التدخلات اللي تفضلتو بها، بأن كاين واحد الإلتقائية كبرى بين الإستراتيجية الحكومية وما تفضلتم به من انتظارات، وكذلك اقتراحات اللي غتمكنا إن شاء الله جميع أننا نحققو الأهداف المسطرة فهاذ الإطار، خصوصا أن هنالك إرادة قوية من طرف الحكومة، طبقا للتوجيهات الملكية، باش أن هاذ القطاع يكون عندو واحد الأولوية قصوى من طرف كل الوزارات المعنية وفي إطار كذلك واحد العمل اللي هو مندمج وتنسيق كبير ما بين كل الوزارات.

وفالواقع من بين الأمور اللي تكلمتو عليها واللي عندها واحد الأهمية قصوى في إطار التدخلات، وهو أنه طرحتيو وكتقولو مزيان هاذ الاستراتيجيات، الأمور اللي كتدار مزيان، ولكن كتخصنا رؤية مستقبلية، ومن بين الأمور اللي أكدتو عليها بأن تيخص واحد المخطط وطني للماء طبقا لما طالب به جلالة الملك محمد السادس أيده الله فالمجلس الأعلى للماء واللي كان في 2001، هاذي آخر دورة، وطلب من الحكومة أنها تشتغل باش يتدار واحد المخطط وطني للماء في أفق 30 سنة المقبلة، باش نعرفو فين ماشيين، وفي نفس الوقت كذلك باش أننا نحددو أهم النقط اللي خصها تكون فهاذ المخطط.

تدار واحد المجهود تشاركي ساهمو فيه العديد من الوزارات، واليوم يمكن لنا نقولو أن عندنا واحد الأرضية اللي غادي نزيدو نطوروها باش ندخلو فيها ما جاء به النموذج التنموي الجديد والتوجيهات الملكية السامية، في نفس الوقت كذلك باش ناخذو بعين الاعتبار هاذ التطورات المتسارعة اللي واقعة، وباش أن يكون مخطط حقيقي، أي مخطط حقيقي فالزمان والمكان، باش نعرفو ما هي السدود اللي غادي تدار من هنا 30 سنة، فين غتدار؟ واش من ظرف زمني؟ وكذلك ما هي المجهودات المبذولة من طرف الحكومة فمجال تحلية المياه إلى آخره؟

وهاذ المخطط فالواقع عندو ثلاثة ديال الركائز أساسية، اللي كيخصنا نشتغلو فيها في إطار العمل فهاذ المجال.

الركيزة الأولى: هي مرتبطة بتعزيز العرض المائي، عبر تعبئة المياه الاعتيادية بالمناطق اللي هي كاينة والربط بين منظومات الأحواض المائية، هنا معلوم تتكلمو على السدود، وهنا ضروري نفتح واحد القوس باش نقول بأن عندنا عشرين سدود اللي هي كاينة فالمخطط الوطني اللي غينطلق، منها 11 اللي انطلقات، ولكن باش نكون معكم صريح، هاذ السدود اللي غتدار والمجهود راه تبذل وانطلق، ولكن خصنا نعرفو بأن القضية باش تدار خمس سدود سنويا، كاين صعوبة كبيرة باش تحقق، لاعتبارات اللي هي موضوعية مرتبطة، أولا، بالإمكانيات ديال الوسائل بالنسبة للشركات الوطنية اللي غتشتغل فيها، مرتبطة كذلك بالإمكانية ديال التنفيذ فهاذ الظرف الزمني الوجيز اللي هو كاين، ومرتبطة بأمر آخر اللي هو مهم جدا وهو أنه اليوم كاين الأراضي اللي تيخص الواحد ياخذها بعين الاعتبار باش أنها تطبق، هاذ الشي كلو تايخذ واحد الوقت اللي كيجعل أنه باش نكونو صريحين، اليوم تكلمنا ولا كاين نقاش على خمسة سدود اللي تعطات الانطلاقة ديالها، اليوم عمليا اللي تعطات الانطلاقة ديالها بالنسبة لهاذ السنة اللي احنا فيها وهو واحد ثلاثة ديال السدود.

إذن، احنا تنشتغلو بواحد المنطق اللي هو موضوعي ونقولو ها هوما القدرات ديالنا كل ما يمكنا نزيدو نزيدو، ولكن نقولو ها أشنو غنديرو حقيقة، باش الهدف ديالنا وهو أننا نجعلو أن باش تدار هاذ البرمجة والمخطط ويكون مخطط حقيقي اللي غيطبق على أرض الواقع، والمجهود اللي غنبذلو وهو نجعلو أنه في إطار هاذ البرنامج أننا نحددو الأولويات ديالو.

ولكن، اللي مهم فهاذ الشي كلو وهو أننا نحترمو المدة الزمنية ديال الإنجاز، لأن مزيان منين تنجيو.. الأخ تكلم على سد "خروفة"، مزيان منين كنجيو تنقولو خص سد "خروفة" يكون، ولكن منين كنديرو 10 سنين باش نديرو سد "خروفة"، فالوقت اللي كان السدود كتدار في خمس سنين إلى سبع سنين إلى أكثر أجل، هذا كيطرح مشكل.

إذن اللي أساسي هو أننا نحترمو المدة الزمنية باش يكون هاذ التناغم ما بين ما يتم القيام به على الصعيد الفلاحي، ما يتم به على الصعيد ديال الماء، باش أن المواطنين والفلاحة يستافدو لا من الماء الصالح للشرب ولا كذلك السقي ديال الأراضي الفلاحية ديالهم ويعرفو بأن الواحد منين تخذات له ديك الأرض باش يتدار السد أنه غيستافد، هذا هو الأهم فهاذ الشي كلو، وباش كتكون الثقة كذلك بالنسبة للمواطنات والمواطنين.

إذن، اللي بغيت نقول وهو أننا في إطار هاذ البرنامج غنركزو على أننا نطرحو برمجة حقيقية ديال السدود، ونعملو أن هاذ.. بحال اللي قال الأخ، أن تدار دراسات وتدار كذلك إمكانيات.. لأن مثلا كيتدار غنطلقو ويتدار واحد السد فواحد المنطقة معينة، تيتبين بأن هذاك العدد ديال المياه اللي كان مفروض لقاو فيها مثلا ديال مليون متر مكعب ولا مليار ديال متر مكعب، أنه ما كيناش إلا درناها فذاك المحل.

إذن، إلى درنا دراسات اللي تكون فمحلها، هذا غيجعل أنه غيمكنا نضمنو أننا ماشي نعاودو المنطقة نمشيو لمنطقة أخرى ونبقاو تنشتغلو بهاذ المنطق اللي هو ارتجالي فالواقع، هنا كيخص الدراسات تكون كما ينبغي، نلقاو بالضبط أشنو هي القدرات المائية اللي يمكن نحققو فهاذ الإطار، وهو أننا نجزو فالمدة الزمنية اللي هي تيخصها تكون باش أننا نضمنو أنه تكون هاذ الإمدادات المائية تكون كافية ومعبأة فهاذ الإطار.

وبغيت نقول كذلك، أننا إن شاء الله في إطار هاذ الحكومة تم التركيز على واحد النقطة أساسية، في إطار تقوية القدرات ديالنا الوطنية باش أننا نطبقو الأفضلية الوطنية، ولكن احنا بغينا نمشيو أبعد، بغينا كذلك أن بالنسبة للسدود التلية، أننا نعطيو الإمكانية للمقاولات الصغرى والمتوسطة ديال الجهة والمحلية باش هي كذلك تقوم بهاذ الإنجازات، باش نطورو النسيج المقاولاتي الوطني على الصعيد ديال الجهات وباش الجهوية المتقدمة يكون عندها معنى حقيقي، وبهاذ الكيفية أنه في إطار التصنيف ديال المقاولات غنشتغلو على هاذ العمل، باش أنه في إطار دفاتر التحملات اللي غتدار والطلبيات اللي غتدار، نديرو هاذ الأولوية إن شاء الله، بالنسبة للجهوية باش نقويو النسيج الاقتصادي ونقويو كذلك أحواض الشغل فالجهات وتكون عندنا كذلك واحد التجربة، واحد.. نقويو القدرات على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الجهوي اللي غتفيد فالمستقبل، باش هاذ المقاولات الصغرى ترجع مقاولات متوسطة، ولما لا تبدا تاخذ مشاريع كبرى، ولما لا تمشي لإفريقيا بحال اللي مشات العديد من المقاولات اللي كانت صغيرة آنذاك، لولا التدخل ديال الدولة والتوجه اللي مشات فيه الحكومات السابقة لما كانت هاذ المقاولات الكبرى كتلعب واحد الدور أساسي، إذن هاذ البعد حاضر بقوة فهاذ الإطار.

وبغيت نقول لكم بأن من بين الأمور اللي درناه إن شاء الله بالنسبة لهاذ البرنامج، الأوراش اللي طلقتو هاذ الحكومة بالنسبة للسنة المقبلة، فهاذ الهدف وهو أننا نشتغلو على هاذ الأوراش الصغيرة اللي غتخلق فرص الشغل واللي غيستافدو منها 125 ألف شاب وشابة بالنسبة لسنة 2022، و125 ألف أخرى إن شاء الله بالنسبة لسنة 2023، ولكن من بين هاذ النوعية ديال المشاريع، كاين مشاريع مرتبطة بالماء اللي غنعطيوها واحد الأولوية، علاش؟ لأن تتفيد المواطنين في المناطق الجبلية، خصوصا فالمناطق القروية، لأن غيتم استثمارها واستعمالها كذلك باش أنه نطورو القدرات ونقويو فرص الشغل فهاذ الأقاليم، وأننا كذلك أنه نجعلو أن هاذ البعد اللي هو أساسي بالنسبة إلينا، ولذلك تكلمنا على 120 إن شاء الله ديال السدود التلية أنها تطبق، باش الماشية، باش المواطنين، باش أنه الفرشة المائية تستافد من هاذ الإمكانيات فهاذ الإطار.

وبغيت كذلك، نتكلم على النقطة ديال تطوير تحلية مياه البحر، كذلك باش أننا نقويو الإمكانية ديال تعبئة المياه، وهنا أننا عندنا واحد البرنامج إن شاء الله، اللي غنطبقوه بحال اللي تكلمت على الدار البيضاء، تكلمت على آسفي إلى آخره، وكاين مدن أخرى إن شاء الله اللي غتستافد وغنعطيوكم إن شاء الله البرنامج محدد كذلك فالزمن والمكان فهاذ المجال، ولكن بحال اللي قالو السادة المستشارين كاين إشكالية، اللي هي مطروحة هي ديال الكلفة، وهذا مرتبط كذلك بجوج ديال الأمور، بالطاقة المستعملة باش نكونو واضحين والكلفة ديال هاذ الطاقة، وكذلك المخارج اللي غتدار فهاذ الإطار، وهنا تيجعل أنه فإطار هاذ العمل من الضروري بالنسبة لجانب الفلاحة، وهذا تنعملو إن شاء الله، بالنسبة للمستقبل أنه الفلاحة دائما تكون حاضرة معنا بالنسبة لهاذ النوع من المشاريع الكبرى ديال تحلية المياه، باش تستعمل على صعيد الماء الصالح للشرب، وتستعمل للفلاحة ولما لا تستعمل كذلك للفوسفاط، لأن كاين كذلك فآسفي اللي غتدار واحد تحلية المياه خاصة إن شاء الله، بالمكتب الشريف للفوسفاط، أنه نجعلو أن النوعية ديال الاستثمارات الفلاحية اللي غتدار والنوعية ديال الخضر والفواكه اللي غتطبق، أنه تكون عندها الإمكانية ديال أنها يمكن لها تخلص هذيك التكلفة المرتفعة نسبيا، وهذا اللي غيمكن أننا نخلقو بحال واحد النوع من (zoning) أي أنها تبان حسب المناطق، حسب الكلفة ديال المياه، وحسب كذلك القدرات والإمكانيات ديال المياه الجوفية اللي تكلمو عليها الإخوان، أننا يكون عندنا واحد التصور حول ما هي الإمكانيات ديال تطوير وتثمين أكثر المياه المستعملة فالمجال الفلاحي وفالمجالات الأخرى اللي هي تتستعمل هاذ المياه.

إذن هذا من بين الأمور اللي ضروري، وهنا تندعيو المقاولات الوطنية أنها تنخرط معنا فهاذ المشاريع الكبرى، في إطار الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، باش نطورو كذلك الخبرة فهاذ المجال، ونجعلو أنه بلادنا تستافد من هاذ المنشآت اللي هي مهمة، ولكن المقاولة الوطنية أنها كذلك تطور الخبرة ديالها فهاذ المجال الجديد اللي كنتكلمو عليه.

ضروري نتكلم كذلك على واحد الأمر اللي هو مهم جدا، وتكلمو عليه الأساتذة والإخوة فالمستشارين، هي ديال التحكم فالطلب، وهنا صحيح أن عندنا إشكال كبير، علاش؟ لأن تنركزو كثير على السدود، وسدود أساسية وتنساو الجانب ديال التحكم فالطلب، اللي هو كذلك أساسي، ومع الأسف دائما كاين واحد النقاش كبير فبلادنا، الناس اللي مع تقليص الطلب والناس اللي مع بناء السدود، احنا تنعتبرو بحكم الإشكالية الكبرى اللي عندنا فبلادنا تيخصنا نكونو.. تيخصنا نشتغلو على تعبئة الإمكانيات المائية من خلال السدود، تيخصنا نشتغلو على تحلية المياه، تيخصنا نشتغلو على استغلال المياه اللي هي عادمة، تيخصنا نستعملو كل الإمكانيات المتاحة باش نضمنو هاذ الأمن المائي ونضمنو كذلك الحق في الماء؛ ولكن من جهة أخرى، تيخصنا كذلك تكون واحد الناجعة مائية فاستغلال الإمكانيات المائية ديال بلادنا ونحسنو المردودية ديالها كذلك.

كاين البعد ديال الاقتصاد فالماء وكاين البعد ديال التثمين، وديال أنه تكون واحد المردودية أكبر لا على الصعيد الاقتصادي ولا على الصعيد الاجتماعي، علاش؟ باش أنه نحسنو من الدخل كذلك ديال الناس اللي كيستعملو فالمجال الفلاحي إلى آخره، ونطورو من القدرات ديالهم باش نواصلو هاذ التطور اللي احنا ماشيين فيه.

ومعلوم منين تتكلمو على هاذ الأمور، بغينا نجعلو أن يكون واحد التحسن ديال المردودية ديال شبكات الإنتاج وتوزيع الماء الصالح للشرب، باش نوصلو لواحد المستوى ديال 80%، باش نحسنو هاذ الإمكانية ديال

هاذ الإطار، وبالموازاة مع ذلك ضروري كذلك نعملو على المحافظة على الفرشة المائية، والهدف أن فأفق 2030 أن خصنا نوصلو لـ 50% ديال أننا بالنسبة الفرشة المائية.. تقليص استغلال المياه الجوفية، خصنا نقلصو استغلال المياه الجوفية بـ 50% من خلال تقوية العرض اللي غيتدار ومن خلال كذلك الشرطة المائية، وهاذ التعاقدات ديال الفرشة اللي غنديرو مع المواطنين ومع المستعملين ومع الفلاحة وكل اللي هوما فرقاء فهاذ الإطار، وهذا معلوم هذا كيتطلب واحد المسؤولية كذلك جماعية باش يمكنا نحققو هاذ الأهداف.

أنا باغي، إذا اسمحتيو، لأن من خلال التدخلات، بغيت نقول كذلك أنه باش يمكن لنا نطورو هاذ الجانب، تكلمنا على المخطط الوطني، ولكن احنا غنديرو كذلك مخططات جهوية، إذن البعد الجهوي كنعطيوه واحد القيمة كبرى، لأن الجهة فهو شريك أساسي ديال الحكومة من أجل تدبير هاذ التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومعلوم المجال ديال الماء فهو مجال أساسي اللي تيخصنا نشتغلو عليه جميعا في إطار هاذ الشراكة مع الجهات، وهنا غتدار مخططات جهوية للماء باش نحددو كذلك ما ينبغي القيام به فهاذ الإطار، وكل جهة تعرف بالضبط ما هي القدرات المائية اللي عندها، أشنو هوما السدود اللي غيتم إنشاؤها، كيفية استغلال هاذ السدود فالمستقبل، أشنو غيتعطى للسقي، أشنو غيتعطى الماء الصالح للشرب، إلى آخره، أشنو غيدار فمجال الاقتصاد ديال الماء، هذه كلها أمور اللي إن شاء الله تكون فإطار هاذ المخططات.

وبغيت نضيف فهاذ الإطار، أنه الإخوان ديال تاونات وديال وزان طرحو واحد الإشكالية حقيقية، وباشرناها كلنا إذن عارفين بأن كاين هاذ الإشكالية، هي مرتبطة بأن كتكون السدود، ولكن أنه كاين العديد من الدواور اللي هي أو الدشورة اللي ما تستافدش من هاذ الإمكانيات المائية، وهذا كتخلق واحد النوع من ديال الظلم فالواقع، المواطنين، الساكنة تيعتبرو، كيقولو ما يمكنش الماء احدانا واحنا ما تنستافدوش.

إذن، هنا فهاذ الإطار يمكن لي نقول لكم بأن هاذي من بين الأمور اللي إن شاء الله، غنباشروها عن قرب.

باش نكون معكم واضحين، التشخيص اللي تدار نسبي، لأن كاين مثلا بالنسبة لغفساي أو قرية با مُحَمَّد، راه تستعمل السد ديال الوحدة، باش التزويد ديالها بالماء، ولكن بالنسبة للدواوير الأخرى والقرى اللي كاينة، هذا كاين هاذ الإشكالية اللي هي مطروحة، إذن احنا اللي يمكن لي نأكد لكم هو طلبت المكتب الوطني ديال الماء والكهرباء، إذن من جانب الماء الصالح للشرب باش نديرو واحد، يتعطانا واحد الفحص واضح ديال الواقع، فهاذ الإطار البرامج اللي كاينة بحال اللي تكلم الأخ المستشار المحترم بالنسبة لوزان، كاين أشطر، ثلاثة ديال الأشطر: الشطر الأول راه تنجز، الشطر الثاني كاين فيه بعض الصعوبات وغنعملو باش إن شاء الله باش نسرعو به، والشطر الثالث إن شاء الله راه تدار الدراسات باش أنه يتطبق.

ولكن اللي مهم فهاذ الإطار، وهو ملي كتكون القناة كاينة وكاين واحد الدوار أو واحد القرية قريبة ما كتوصلهاش نشوفو كيفاش يمكن لنا نديرو الربط بسرعة، أي حاجة يمكن لنا نديروها ابتداء من هاذ السنة 2022 لا بالنسبة لتاونات ولا بالنسبة لوزان ولا بالنسبة للمناطق الأخرى التي تعاني من نفس الإشكالية غنعطيو لها الأولوية إن شاء الله، باش أنها تطبق، اللي مهم وهو أنه المواطنين يستافدو من الإمكانيات المائية اللي كاينة، وغنعطيو أولوية باش أننا نتجاوزو هاذ الإشكالية.

تطرحت كذلك من بين النقط اللي طرحت، كاين النقطة اللي هي مرتبطة بالمعاناة ديال بعض المواطنين من نقص فالماء اللي تكلمنا عليه، وهنا بحال اللي قلت كاين واحد البرنامج خاص في إطار المخطط 2020-2027، خاص بالمناطق القروية، وفالواقع هنا كذلك تيخصنا نذكرو بأن كاين الصندوق ديال التنمية القروية، اللي فيه المخطط ديال تقليص الفوارق المجالية واللي فيها كذلك هاذ.. البعض تيمول البعض من هاذ المشاريع، وكاين كذلك ما تقوم به الوزارة فهاذ الإطار.

اللي بغيت نأكد لكم وهو أننا هاذ المخطط غندققوه باش أن كل قرية، قرية تعرف بالضبط التصور أشنو غيتحقق إن شاء الله فهاذ خمس سنوات المقبلة، في إطار البرنامج الوطني ديال 2020-2027 في مجال ديال تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، وفي مجال كذلك معالجة المياه العادمة.

ضروري نتكلم كذلك على نقطتين أساسيتين، اللي تنتكلمو عليها كثيرا، ولكن فالواقع عندنا واحد الإشكال كبير، هي مرتبطة بتعبئة الإمكانيات المائية، تنتكلمو على السدود، تنتكلمو على السدود التلية، ولكن تنساو واحد النقطة اللي هي عندنا واحد يمكن تنعتبرو واحد التجربة كبيرة فهاذ الإطار، هي المياه ديال الأمطار، كيفاش أننا كذلك نعبؤوها ونستغلوها، واحنا عندنا هنا الخطارة، عندنا واحد التاريخ فهاذ الإطار، وهذا تيطلب كذلك باش أننا نديرو وغندير وإن شاء الله واحد البرنامج خاص ديال تعبئة مياه الأمطار، لأن حتى هي تتمشي، كيفاش يمكن لنا نستغلوها ونستعملوها إن شاء الله، واللي بغيت نقولكم أي نقطة اللي كاينة تيخصنا نستغلوها، ولكن نستغلوها بالاستغلال الصحيح، اللي غيضمن الاستمرارية أو الاستدامة واللي يضمن كذلك تثمين وكذلك الاستهداف، هاذي هي النقطة اللي بغيت نركز عليها.

باغي نرجع للنقطة ديال الرشيدية، الإخوان تكلمو على المشكل ديال الرشيدية، وصحيح أن كاين إشكال كبير اللي تكلمنا عليه، ولذلك احنا كنشتغلو على أن يكون هنالك واحد العقد، تعاقد بالنسبة للفرشة المائية ديال الرشيدية، باش أننا نضمنو أن ما يتم استغلاله أننا نجعلو أن الفرشة المائية نحافظو عليه، لأن اليوم باش نكونو صرحاء يمكن نعتبرو بأن الجزء الأول ديال الفرشة المائية ديال.. اللي كاينة بالنسبة للمنطقة ديال الرشيدية

وغيرها عرف واحد التراجع كبير، بالتالي إلى ما اخذيناش التدابير اللازمة اليوم، غدا غندوزو للجزء الثاني ديال الفرشة المائية، وهذا غيشكل خطر بالنسبة للمنطقة ككل، خصوصا أن كاين العديد من المواطنين وذوي الحقوق اللي تيستافدو من هاذ الإمكانية باش يمكن الفلاحة ديالهم الصغيرة إلى آخره، احنا بغينا والمواطنين معلوم اللي كيستافدو من الماء الصالح للشرب.

وبالتالي اللي يمكن نأكد ليكم أن هاذ التعاقد إن شاء الله، غنحاولو نديروه من هنا لآخر السنة أو إلى كثرنا إن شاء الله فأوائل شهر يناير المقبل.

اللي يمكن لي نقول لكم كذلك أنني غنكون حاضر إن شاء الله فالرشيدية، عندنا الاجتماع ديال المجلس الإداري فشهر دجنبر، ديال الحوض المائي، باش نشوفو هاذ النقط اللي طرحتيو كلها، ولكن كاين بعض النقط اللي تيخصكم تعرفو:

أولا، كاين الدراسة تدارت هاذ السنة ديال جوج ديال السدود التلية، إن شاء الله نباشروها السنة المقبلة وكاين جوج آخرين اللي مبرمجين بالنسبة السنة 2022؛

ثانيا، كاين إشكالية ديال مشاريع الوقاية.. من الحماية من الفيضانات، وهذا أنتوما عارفين من بين المشاكل الكبرى اللي هي مطروحة، وبالتالي تدارت أشغال للحماية من الفيضانات مراكز الرشيدية، كلميمة، مولاي علي الشريف، الجرف وأرفود، بـ 17.5 مليون ديال الدرهم، إذن هاذو المشاريع اللي هي غتضمن أنه نحميو هاذ المدن من الإشكالية ديال الفيضانات؛

وثالثا، كذلك، عندنا - وهذا هو اللي بغيت نركز عليه - أننا من بين الأمور إن شاء الله برمجناها بالنسبة لقانون المالية ديال سنة 2022، وهو التطعيم الاصطناعي لفرشات مائية رباعية فهاذ الإطار، باش الفرشة المائية كذلك نطعموها بالماء، باش أننا نحاولو نحافظو كل ما أمكن على هاذ الفرشة، كاين ما ينبغي القيام به بالنسبة للطلب، ولكن كذلك كاين هاذ القضية ديال التطعيم اللي بدينا نتطالقو فيها كذلك من جديد لأن كنعتبروها أساسية بالنسبة للمستقبل.

بغيت، إلى اسمحتيو باش نختم، نقول للسادة المستشارون والسيدات المستشارات، أنه اليوم، السيد الرئيس، احنا فواحد المنعطف اللي هو مهم بالنسب لبلادنا، عندنا أولا، التوجه الملكي السامي، باش نقولها بكل صراحة، اليوم المغرب يعتبر نموذجا على الصعيد الدولي، ولهذا كاين جائزة الحسن الثاني ديال الماء، اللي يوليها جلالة الملك واحد العناية خاصة، وهاذ البعد ديال أن بلادنا تعتبر نموذجا على الصعيد الدولي، احنا من المحتم علينا أن نعمل باش أننا نبقاو فهاذ المستوى العالي، وهذا تيتطلب منا أننا نطبقو هاذ السياسة المرتبطة بالعمل على تعبئة الإمكانيات المائية الضرورية بكل الوسائل، من حيث تقليص الطلب وتقنين الطلب فالمستقبل باش يكون كذلك واحد الاستعمال اللي يكون معقلن وفي نفس الوقت اللي يكون عندو واحد المردودية اقتصادية واجتماعية كبيرة، لا من حيث خدمة المواطنات والمواطنين ولا من حيث كذلك تحسين الدخل ديال المواطنات والمواطنين اللي تيستافدو من هاذ الإمكانيات المائية بالخصوص فمجال الفلاحة أو الري أو الصناعة إلى آخره أو السياحة.

وثالثا، العمل كذلك على ضمان التنمية المستدامة، لأن الهدف ديالنا وهو أننا نحافظو معلوم على الحقوق ديال الماء بالنسبة للجيل الحالي ولكن كذلك نحافظو على الحقوق ديال الأجيال الصاعدة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة.

السيدات والسادة المستشارون،

إلى اسمحتو لنا نهنأو أنفسنا على هاذ الإستراتجية الجديدة لوضع نظام الأسئلة الشفهية أكثر تجاوبا مع تطلعات ذات الصلة بالقضايا الوطنية الكبرى، وجعلها أكثر جاذبية والعمل بنظام الأسئلة المحورية، هاذ العمل اللي قامت به اللجينة المنبثقة عن المكتب اللي كيترأسها السي حنين، بهاذ العمل الجبار، على أساس الأسئلة المحورية، مساءلة وزير واحد أو وزيرين إثنين على الأكثر عند الاقتضاء، بناء على برمجة شهرية للقطاعات الوزارية باتفاق مسبق مع الحكومة.

نشكر السيدات والسادة المستشارين.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

- **مداخلة المستشار السيد خالد السطي:**

السيد الوزير المحترم،

سبق لمجلس المستشارين أن نظم لجنة موضوعاتية لتقييم السياسات العمومية حول موضوع الإستراتيجية الوطنية للماء 2009-2020، وهب اللجنة التي قدمت تقريرها نهاية الولاية السابقة. هذا التقرير يتضمن عددا من الخلاصات والتوصيات المهمة التي يجب أخذها بعين الاعتبار.

السيد الوزير المحترم،

لا تخفى عليكم معاناة الساكنة بعدد من المناطق في الجنوب والجنوب الشرقي بسبب ندرة الماء، خصوصا في فصل الصيف، حيث يصل انقطاع هذه المادة الحيوية لأيام (آسا الزاك، السمارة، تنغير، زاكورة..الخ)، وهو ما يهدد السلم الاجتماعي ويتسبب في مزيد من الهجرة والنزوح نحو المدن، مع ما يخلفه ذالك من مشاكل مزدوجة على القرية والمدينة.وفي هذا الإطار لابد من:

- ✓ اعتماد مقاربة مندمجة و التقائية، خصوصا مع قطاع الفلاحة، ومراجعة المخططات الفلاحية. فلا يمكن أن نستمر في إنتاج بعض المنتجات مثل البطيخ في بعض المناطق التي تعاني خصاصا وندرة، و هي المنتجات التي تستنزف الفرشة المائية وتوجه أساسا للتصدير. ولذلك لا يمكن أن نستمر في تصدير فرشتنا المائية؛
- ✓ الاستمرار في سياسة بناء السدود التلية ومحاربة الفيضانات؛
- ✓ ضرورة تفعيل التضامن المائي بين الأقاليم كما ورد في قانون الماء (وبهذا الخصوص، لا بد من التفكير في ربط هذه المناطق بقنوات مائية على غرار ما قامت به بعض الدول)؛
- ✓ تشجيع البحث العلمي الموجه لترشيد وعقلنة تدبير الموارد المائية، خصوصا في المناطق التي تعاني خصاصا وندرة؛
- ✓ الاعتناء بالموارد البشرية العاملة في هذا القطاع وتحفيزها.

❖ المجلس الأعلى للماء والمناخ لم ينعقد مند الدورة التاسعة : عبارة عن منتدى استشاري مشترك بين الوزارات أنشيء في عام 1980 (كان يُطلق عليه سابقاً اسم المجلس الأعلى للماء) لتعزيز التنسيق الأفقي والرأسي بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الوزارات والهيئات العامة (لمياه الشرب والري والطاقة الكهرومائية) ومستخدمي المياه، وكذلك أصحاب المصلحة غير الحكوميين. والمجلس مسؤول عن تقييم الإستراتيجية الوطنية حول تغير المناخ وتأثيرها على موارد المياه؛

❖ تم إنشاء وكالات الأحواض المائية وفقاً للقانون 10-95. وتشمل مهمتهم: إدارة الموارد المائية وتنظيمها، بالإضافة إلى تطوير وتزويد المياه، ومراقبة وتنظيم استخدام المياه وجودتها، والتخطيط لحالات الطوارئ المتعلقة بالمياه مثل السيطرة على الفيضانات داخل أحواضها. وهناك تسعة مكاتب إقليمية لوكالات الأحواض المائية، والتي أنشئت كوكالات محورية للإدارة على المستوى الإقليمي؛

❖ الإطار القانوني:

كان إقرار القانون 10-95 في عام 1995 بمثابة تقدمٍ كبير في سياسة المياه المغربية. يتمثل الهدف الرئيسي للقانون بترشيد استهلاك المياه، وتوفير إمكانية وصول الجميع إلى المورد، والحد من الاختلافات بين المدن والقرى، وضمان الأمن المائي في جميع أنحاء البلاد. وتشمل المبادئ الأخرى المنصوص عليها في القانون ما يلي:

المياه كمورد محدود ومنفعة عامة؛

تنظيم تطوير وتوزيع وبيع مياه الشرب؛

تحسين تنمية المياه الزراعية واستخدامها؛

منع التنمية غير القانونية للموارد المائية أو السلوك الذي يسبب تلوث المياه.

ويعتمد التنظيم المؤسسي على ثلاثة مستويات، بما في ذلك أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في قطاع المياه (الشكل 1).[1]

وفيما يتعلق بتنفيذ الخطة الوطنية للمياه، لا يزال تعزيز مجموعة التشريعات واللوائح ذات الصلة جارٍ(الجدول 1)، ولا سيما مع اعتماد قانون المياه الجديد في أغسطس 2016 (رقم 36-15) الذي يسعى إلى تحقيق أهداف القانون 10-95، مع نظرة إلى ضمان الحق في المياه. وهكذا، أدخل هذا القانون الجديد إصلاحاتٍ تهدف في المقام الأول إلى دعم وتعزيز الإدارة والتخطيط اللامركزي والمتكامل والمشترك لموارد المياه، وتعزيز هيئات ومنظمات التشاور والتنسيق من خلال إنشاء مجالس أحواض الأنهار والمؤسسات القانونية لتنويع الإمداد من خلال استخدام مصادر غير تقليدية لموارد المياه بما في ذلك مياه البحر المحلاة، وتنفيذ نظم المعلومات ذات الصلة بالمياه، وتعزيز الإطار المؤسسي والآليات لحماية الموارد المائية والحفاظ عليها، وتعزيز الأدوات المالية لتطوير قطاع المياه على أساس مبدأ يجبر المستخدم/ الملوث على الدفع.[2]

الجدول 1: السياسات واللوائح الرئيسية المتعلقة بالمياه. المصادر: MADFORWATER والبنك الدولي.

العام	السياسة/ القانون	حقائق أساسية
1969	القانون 1-69-25 قانون الاستثمار الزراعي	● المنشآت المائية الزراعية ● طبيعة العلاقة- مستخدمي المياه الزراعية (الحقوق والواجبات) ● الهيكل المالي للاستثمار ● أسس تسعير المياه للاستخدام الزراعي وشروط توزيع الري
1984	قانون 02-84 بشأن جمعيات مستخدمي المياه	إنشاء جمعيات مستخدمي المياه الزراعية
1995	القانون 10-95	● التركيز على الإدارة المتكاملة للموارد المائية ● الأدوات المالية بموجب مبدأ المستخدم يدفع/الملوث يدفع ● القيمة الاقتصادية للمياه، مرتبطة بالتضامن الوطني والإقليمي ● مبادئ إدارة مستجمعات المياه
1998	القانون 34-98	التصريح بنقل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص
1999	قانون 06-99 بشأن المنافسة وحرية الأسعار	ينص على أن تغييرات تعريفة المياه والصرف الصحي تخضع لضوابط حتى منتصف عام 2006
2002	القانون 78-00	يحكم تنظيم وتشغيل الحكومات المحلية، ويحدد مسؤولياتهم فيما يتعلق بإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف.
2005	برنامج الصرف الصحي الوطني	تحسين الظروف المعيشية وحماية البيئة مع تحقيق معدل معالجة بنسبة 60% للمياه العادمة المجمعة ومعدل 80% للتوصيلات بشبكة الصرف الصحي في المناطق الحضرية بحلول عام 2020
2007	البرنامج الوطني لتوفير مياه الري	تحويل 550,000 هكتار إلى الري الموضعي في الأعوام الخمسة عشر القادمة
2008	مخطط المغرب الأخضر	● الركن الأول: الزراعة ذات القيمة المضافة العالية ● الركن الثاني: التنمية المشتركة للملكية الصغيرة في مناطق مختلفة ● المبادرات

الشاملة: تحديث الري وزيادة الكفاءة ● الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إدارة المناطق المروية؛ وتحويل مناطق هائلة إلى الري الموضعي
2009 الاستراتيجية الوطنية للمياه ● الركن الأول: إدارة الطلب على المياه، (الري الموضعي وفقاً للبرنامج الوطني لتوفير مياه الري، وكفاءة المياه، ورسوم المياه) ● الركن الثاني: تطوير وإدارة إمدادات المياه (تعبئة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، ونقل المياه) ● الركن الثالث: حماية الموارد المائية
2014 الخطة الوطنية للمياه ● إدارة الطلب على المياه ● إعادة استخدام المياه ومعالجتها
2015 الخطة الوطنية لإعادة استخدام المياه العادمة تعزيز إعادة استخدام المياه المعالجة. الهدف: إعادة استخدام 325 مليون متر مكعب في السنة بحلول عام 2030
2016 قانون المياه رقم 36-15 (تنقيح القانون 10-95) ● الحصول على مياه الشرب ● تحلية مياه البحر ● اللامركزية (مجالس أحواض الأنهار)
القانون 1-69-25 قانون الاستثمار الزراعي ● المنشآت المائية الزراعية ● طبيعة العلاقة- مستخدمي المياه الزراعية (الحقوق والواجبات) ● الهيكل المالي للاستثمار ● أسس تسعير المياه للاستخدام الزراعي وشروط توزيع الري
1984 قانون 02-84 بشأن جمعيات مستخدمي المياه إنشاء جمعيات مستخدمي المياه الزراعية
القانون 10-95 ● التركيز على الإدارة المتكاملة للموارد المائية ● الأدوات المالية بموجب مبدأ المستخدم يدفع/الملوث يدفع ● القيمة الاقتصادية للمياه، مرتبطة بالتضامن الوطني والإقليمي ● مبادئ إدارة مستجمعات المياه
1998 القانون 34-98 التصريح بنقل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص
1999 قانون 06-99 بشأن المنافسة وحرية الأسعار ينص على أن تغييرات تعريفة المياه والصرف الصحي تخضع لضوابط حتى منتصف عام 2006
2002 القانون 78-00 يحكم تنظيم وتشغيل الحكومات المحلية، ويحدد مسؤولياتهم فيما يتعلق بإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف.
2005
برنامج الصرف الصحي الوطني تحسين الظروف المعيشية وحماية البيئة مع تحقيق معدل معالجة بنسبة 60% للمياه العادمة المجمعة ومعدل 80% للتوصيلات بشبكة الصرف الصحي في المناطق الحضرية بحلول عام 2020
2007 البرنامج الوطني لتوفير مياه الري تحويل 550,000 هكتار إلى الري الموضعي في الأعوام الخمسة عشر القادمة
2008 مخطط المغرب الأخضر ● الركن الأول: الزراعة ذات القيمة المضافة العالية ● الركن الثاني: التنمية المشتركة للملكية الصغيرة في مناطق مختلفة ● المبادرات الشاملة: تحديث الري وزيادة الكفاءة ● الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إدارة المناطق المروية؛ وتحويل مناطق هائلة إلى الري الموضعي
2009 الاستراتيجية الوطنية للمياه ● الركن الأول: إدارة الطلب على المياه، (الري الموضعي وفقاً للبرنامج الوطني لتوفير مياه الري، وكفاءة المياه، ورسوم المياه) ● الركن الثاني: تطوير وإدارة إمدادات المياه (تعبئة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، ونقل المياه) ● الركن الثالث: حماية الموارد المائية
2014 الخطة الوطنية للمياه ● إدارة الطلب على المياه ● إعادة استخدام المياه ومعالجتها
2015 الخطة الوطنية لإعادة استخدام المياه العادمة تعزيز إعادة استخدام المياه المعالجة. الهدف: إعادة استخدام 325 مليون متر مكعب في السنة بحلول عام 2030
2016 قانون المياه رقم 36-15 (تنقيح القانون 10-95) ● الحصول على مياه الشرب ● تحلية مياه البحر ● اللامركزية (مجالس أحواض الأنهار)

❖ ناقش مجلس المستشارين المغربي (الغرفة الثانية في البرلمان)، أمس، تقريرا عن تقييم «الاستراتيجية الوطنية للماء 2009 - 2020».

ووقف التقرير، الذي أعدته «المجموعة الموضوعاتية الموقتة»، التي شكلها المجلس على معطيات مقلقة حول وضعية المياه في المغرب ومشاريع البنية التحتية لمواجهة هذه المشكلة. وسجل التقرير، الذي تم تقديمه في جلسة عمومية، أن معطيات تقرير البنك الدولي حول تكلفة التدهور البيئي الصادر سنة 2017 تشير إلى أن المغرب يعد من بين العشرين بلدا «الأكثر شحا من حيث الموارد المائية». أما معطيات القطاع الحكومي المكلف الماء، فتشير إلى أن معدل نصيب الفرد من الماء في المغرب كان يقدر بـ1700 متر مكعب في السبعينات، فأصبح لا يتجاوز حاليا 700 متر مكعب.

كما توقف التقرير عند مشاكل جودة المياه في المغرب، وحسب تقرير للبنك الدولي، بعنوان «الجودة غير المعروفة: أزمة المياه غير المرئية»، يعد المغرب من البلدان التي «تتجاوز فيها النترات في مياه الشرب، غالبا، عتبات الأمان التقليدية»، ليس فقط بسبب التركيزات العالية في المياه السطحية، ولكن أيضا بسبب تلوث المياه الجوفية. كما استند تقرير اللجنة إلى تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي (مؤسسة مغربية رسمية استشارية) لسنة 2014، جاء فيه أن الاستخدام «غير المعقول للأسمدة والمبيدات الحشرية، وتغيير نوعية طبقات المياه الجوفية وتهديد استدامتها لها عواقب وخيمة على الصحة العامة، والتنوع البيولوجي».

ويتكون الملك العام المائي الطبيعي في المغرب من حوالي 77 ألفا و884 كيلومترا من مجاري المياه، و4647 كيلومترا مربعا من المسطحات المائية، و250 ألفا و400 كيلومتر مربع من فرشات المياه الجوفية، و783 منبعا مائيا. أما السدود فتتكون من 145 سدا كبيرا بسعة إجمالية تناهز 17 مليار متر مكعب، و157 سدا صغيرا وبحيرات تلية، بسعة تخزين تصل إلى 86 مليون متر مكعب. لكن الموارد المائية تتضاءل بسبب تغير المناخ، وضعف تثمين استخدام المياه في الزراعة، والاستغلال المفرط لاحتياطات المياه الجوفية، إضافة إلى تدهور جودة المياه بسبب التأخير في اعتماد تقنيات تدبير الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة.

ولاحظ تقرير اللجنة البرلمانية أن اتساع المساحات الزراعية المسقية في المغرب له «عدة آثار إيجابية وسلبية في الوقت نفسه»، وتمثل الجوانب الإيجابية في الرفع من الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاع الفلاحي. أما السلبية فتتجلى في «استنزاف الفرشة المائية السطحية والباطنية وتلويثها»، إضافة إلى تضرر بعض المناطق من هذا التوسع. وبلغت المساحة المسقية في المغرب حتى متم 2019 ما يناهز 800 ألف هكتار، نتيجة استثمارات بلغت 36.1 مليار درهم (3.61 مليار دولار).

وبخصوص السدود، لاحظ التقرير أنه جرى إنشاء بعضها في مناطق تعاني هشاشة في مواجهة تآكل التربة في الأحواض النهرية، «مما يفضي إلى ترسب الأوحال وضياع نسبة مهمة من الطاقة التخزينية». ولاحظ تقرير اللجنة أيضا «التأخر في وتيرة إنجاز السدود والدراسات، مما يحول دون تحقيق الأهداف المسطرة». كما سجل التقرير أن 40 في المائة من السدود الكبيرة تتراوح أعمارها ما بين سنتين و23 سنة، و46 في المائة ما بين 24 و45 سنة، و14 في المائة تزيد أعمارها على 45 سنة.

وبخصوص المياه الجوفية فإنه «يستمر الضغط عليها»، من خلال الاستنزاف المفرط بحوالي مليار متر مكعب في السنة. أما بخصوص مشاريع تحلية مياه البحر، فقد سجل التقرير تأخيرا في إنجاز بعض مشاريع تحلية ماء البحر بالشريط الساحلي المغربي المطل على المحيط الأطلسي، ومنها مشروع تحلية الماء التابع للمكتب الشريف للفوسفات (شركة عمومية تعمل في مجال الفوسفات ومشتقاته)، والتي كان مقررا إنهاء أشغاله ما بين 2017 و2020، ومشروع التحلية بالساحل ما بين مدينتي تيزنيت وسيدي إفني (جنوب)، التي كان مقررا إنجازها في 2017.

وتبقى الطاقة الإنتاجية من تحلية ماء البحر في المغرب منخفضة مقارنة مع الأهداف المسطرة والمحددة في 400 مليون متر مكعب.